



صندوق النقد الدولي

التقرير الفُطري رقم 13/229
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2013

يوليو 2013

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

■ **تقرير خبراء الصندوق** الذي تم إعداده في إطار مناقشات المادة الرابعة لعام 2013 عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 18 مايو 2013 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 24 يونيو 2013، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعبّر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

■ **مرفق المعلومات** الذي أعده صندوق النقد الدولي.

■ **البيان الصحفي** الذي يلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 3 يوليو 2013 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة. وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقاً:

تقرير القضايا المختارة

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣

٢٤ يونيو ٢٠١٣

أهم القضايا

السياق: كانت المملكة العربية السعودية من الاقتصادات الأفضل أداءً ضمن مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، وكان لها دور أساسي في تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية. فقد احتلت المرتبة الثالثة بعد الصين والهند، حيث بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٦,٢٥% سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وساهمت زيادة الإنتاج النفطي في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في منع أي تأثير سلبي لاختلالات العرض في الاقتصادات الأخرى على النمو العالمي.

الآفاق والمخاطر: تظهر الآفاق الاقتصادية إيجابية في الأجل القريب. فرغم انخفاض الناتج النفطي على الأرجح مقارنة بعام ٢٠١٢ وما يبدو من توقعات بتراجع معدل الإنفاق الحكومي، يُفترض أن يظل النمو قوياً في القطاع الخاص غير النفطي. وازداد التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء، ولكن مستواه لا يزال معتدلاً، في حين ظل النمو الائتماني قوياً. وتمثل سوق النفط مصدر الخطر الأساسي، وإن كانت الاحتياطات الوقائية الضخمة توفر حيزاً مالياً لتمهيد الإنفاق في الأجل المتوسط.

توفير فرص عمل جديدة في القطاع الخاص: تستلزم زيادة معدل توظيف السعوديين في القطاع الخاص الحد من الاعتماد على الوظائف التي يوفرها القطاع العام إلى جانب اتخاذ تدابير لتحسين القدرات التنافسية للسعوديين العاملين في القطاع الخاص. وسوف تؤدي إصلاحات سوق العمل إلى تغيير هيكله، وسيلزم إجراء تنسيق دقيق مع السياسات الأخرى لتجنب الآثار الجانبية غير المرجوة.

إطار السياسة الاقتصادية الكلية: تقوم السعودية في الوقت الحالي بسحب الدفعات المالية من الاقتصاد وتبدو سياسة السلامة الاحترازية الكلية ملائمة في الوقت الحالي. وفي حالة ظهور أي بوادر لضغوط تضخمية، سيتعين حينها إبطاء مشروعات الإنفاق أو تشديد سياسات السلامة الاحترازية الكلية أو كليهما. ويُتوقع انخفاض عجز المالية العامة غير النفطي في الأجل المتوسط بسبب التراجع التدريجي في الإنفاق على البنية التحتية. وسيلزم اتخاذ تدابير على مستوى السياسات المعنية بالإيرادات والمصروفات للمضي في تعزيز مركز المالية العامة وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.

سياسة المالية العامة وإعداد الموازنة العامة: قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتمهيد تقلبات أسعار النفط وبناء احتياطات وقائية قوية. وسيساعد في تعزيز إعداد الموازنة العامة التحول نحو إطار متعدد السنوات لإعداد الموازنة يتضمن تأثير تقلبات أسعار النفط وخطط التنمية الوطنية الخمسية.

بموافقة

ألفريد كامر وديفيد مارستون

عُقدت المناقشات في الرياض في الفترة من ٥ إلى ١٨ مايو ٢٠١٣. وتضمن فريق الخبراء تيم كالن (رئيساً)، وباداجما خندلوال، وهاونان كو، وريناس سيد أحمد (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وجيمي ماك هيو (إدارة شؤون المالية العامة). وصاحب الفريق أحمد الخليفي (مكتب المديرين التنفيذيين). والتقى الفريق بالعساف وزير المالية، والجاسر وزير الاقتصاد والتخطيط، والمبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وغيرهم من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص والجامعات ووسائل الإعلام. وشارك مسعود أحمد (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية (١٨ مايو).

المحتويات

٤	السياق
٥	آخر التطورات
٩	الآفاق والمخاطر وانتقال الآثار
١٣	مناقشات حول السياسات
١٣	ألف- مواجهة الضغوط الديمغرافية
١٨	باء- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل
٢٧	تقييم خبراء الصندوق

الأطر

- ٧ -١ التعديلات على الحسابات القومية وبيانات مؤشر أسعار المستهلكين
- ٨ -٢ ربحية الشركات غير المالية والقطاع المصرفي
- ١٢ -٣ الروابط وانتقال الآثار
- ٢١ -٤ التعميق المالي

الأشكال البيانية

- ٣٠ -١ المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين: مؤشرات اقتصادية مختارة، متوسطات ٢٠٠٨-٢٠١٢
- ٣١ -٢ النمو والتضخم
- ٣٢ -٣ قطاع المالية العامة والقطاع الخارجي
- ٣٣ -٤ مؤشرات سوق العمل والتعليم
- ٣٤ -٥ أثر أسعار النفط على أرصدة المالية العامة

الجدول

- ٣٥ -١ مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٣٧ -٢ عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٣٩ -٣ عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠٠٦-٢٠١٢
- ٤٠ -٤ ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٤٣ -٥ المسح النقدي، ٢٠١٠-٢٠١٤
- ٦ مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١٢

الملاحق

- ٤٤ -١ أهم توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١
- ٤٩ -٢ استمرارية المركز الخارجي وتقييم سعر الصرف

السياق

١- كانت المملكة العربية السعودية من الاقتصادات الأفضل أداء ضمن مجموعة العشرين خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٦,٢٥% سنويا خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، بينما سجل القطاع غير النفطي متوسط معدل نمو أسرع بلغ ٧,٧٥% (الشكل البياني ١). وأدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي إلى ارتفاع كبير في الإيرادات النفطية وتحقيق فوائض خارجية ومالية عامة ضخمة، في حين انخفض الدين الحكومي إلى أقل من ٤% من إجمالي الناتج المحلي. وكانت مستويات التضخم معتدلة نسبيا بوجه عام. وتحسنت مؤشرات التنمية الاجتماعية تحسنا ملحوظا على مدى زمني أطول.

٢- وتضطلع السعودية بدور مؤثر في نظام سوق النفط العالمية واستقرارها بوصفها أكبر مصدر للنفط الخام والبلد المنتج الوحيد الذي يمتلك طاقة إنتاجية فائضة ضخمة. وفي عام ٢٠١١، التزمت السعودية رسميا في إطار مجموعة العشرين باستغلال دورها النظامي في سوق النفط لتعزيز الاستقرار العالمي، حيث قامت بزيادة إنتاجها من النفط إلى أعلى مستوى له على الإطلاق منذ ٣٠ عاما لضمان تلبية الطلب عقب الانخفاض الحاد في الإنتاج الليبي عام ٢٠١١ واستمرار الاضطرابات الجغرافية السياسية خلال ٢٠١٢. وسبقت ذلك فترات أثناء حروب الخليج والإضراب العام في فنزويلا قامت خلالها السعودية بزيادة إنتاجها لضمان كفاية العرض في الأسواق العالمية عقب توقف الإنتاج في غيرها من البلدان المنتجة الكبرى. ولولا هذه الإجراءات، لكان من المحتمل أن تؤثر اضطرابات سوق النفط تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي العالمي.

٣- ورصدت السعودية دعما ماليا لعدد من بلدان التحول في المنطقة (مصر والأردن واليمن والمغرب) وغيرها من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (البحرين وعمان). كذلك وفرت تدفقات تحويلات المغتربين العاملين في السعودية دخلا مهما لبلدان المنطقة وجنوب آسيا. وكانت السعودية أيضا من كبار المساهمين بموارد إضافية في برامج متعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، وساهم ذلك في تعزيز النظام المالي العالمي.

٤- وجزء كبير نسبيا من سكان السعودية من صغار السن، وسيستمر نمو التعداد السكاني سريعا خلال السنوات القادمة. وبافتراض زيادة المشاركة في القوة العاملة وفق الاتجاهات السابقة، يُتوقع ارتفاع حجم القوة العاملة السعودية بنسبة ٣,٥% سنويا خلال العقد القادم. وفي سبيل إعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل للمنافسة في قطاع خاص أكثر تنوعا وتعزيز هذا القطاع، تُستثمر موارد ضخمة في التعليم بالداخل والخارج. ومع بلوغ

هؤلاء السكان من الشباب ممن ينالون قسطا وافرا ومتزايدا من التعليم سن العمل، تبرز فرصة كبيرة لمواصلة تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة. غير أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا بين السعوديين، لا سيما الشباب والنساء.

٥- وقامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي. ففي عام ٢٠١١، بدأ صرف إعانة للباحثين عن عمل وتم تعزيز نظام نسب التوظيف لزيادة معدل توظيف السعوديين. وازداد حجم الاستثمار في قطاع البيئة التحتية لمعالجة زحمة المواصلات، كما ازداد الإنفاق على التعليم (في الداخل والخارج) والصحة. وعلى جانب القطاع المالي، تم إقرار قانون جديد بشأن الرهن العقاري في منتصف عام ٢٠١٢ ويجري تنفيذه في الوقت الحالي، كما تم تنفيذ معايير بازل ٣ الخاصة برأس المال في يناير ٢٠١٣. وتستمر التحسينات في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

آخر التطورات

٦- حقق الاقتصاد السعودي معدل نمو قوي مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي، والنشاط القوي في القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي. وبعد نمو قوي بلغ ٨,٦% عام ٢٠١١ – مدفوعا بزيادة الإنتاج النفطي وبرامج الإنفاق المالي الضخمة – تباطأ معدل النمو الاقتصادي، وإن ظل قويا، حيث وصل إلى ٥,١% عام ٢٠١٢ مع انخفاض نمو الإنتاج النفطي والإنفاق الحكومي (الشكل البياني ٢). وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، بلغ متوسط معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي ٧,٥% سنويا، وسجلت قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والتجزئة والجملة معدل نمو ثنائي الرقم (يناقش الإطار ١ التعديلات الأخيرة على بيانات إجمالي الناتج المحلي). إذ ارتفع نمو إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة. وأدى ارتفاع أسعار النفط والصادرات النفطية إلى تحقيق فائض خارجي ضخم مجددا عام ٢٠١٢، ومن ثم زيادة إجمالي الاحتياطيات الدولية (الشكل البياني ٣).

٧- وقد ارتفع التضخم خلال العام الماضي. إذ انخفض معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٢,٥% في فبراير ٢٠١٢، ولكنه ارتفع إلى ٣,٨% في مايو ٢٠١٣ مع ازدياد تكلفة الغذاء والسكن. ويبلغ معدل التضخم الأساسي (باستثناء أسعار الغذاء والسكن) نسبة ٢,٦%.

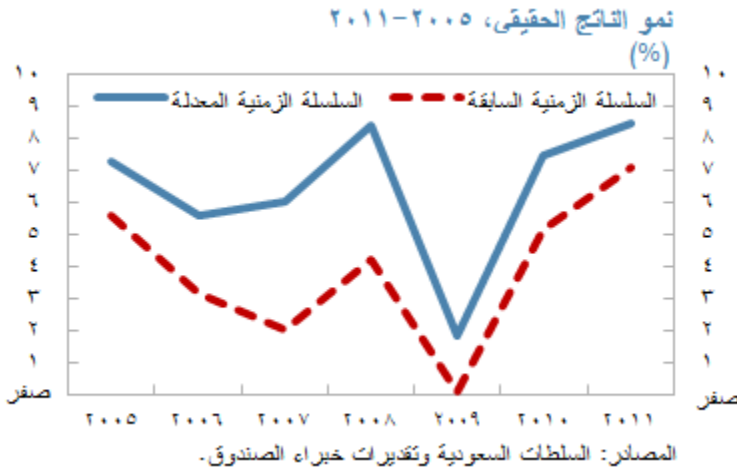
٨- وبعد أن اتخذت المالية العامة موقفا توسعيا في ٢٠١١، بدأ نمو المصروفات في التباطؤ عام ٢٠١٢. وانخفض العجز الأولي غير النفطي بمقدار ربع نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وكان لينخفض بما يزيد على نقطتين مؤبطين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لولا صرف رواتب الشهر الثالث عشر عام ٢٠١٢. وظل رصيد المالية العامة مرتفعا بسبب ارتفاع أسعار النفط والإنتاج النفطي، حيث بلغ ١٢,٤% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٢.

٩- واستمر نمو الائتمان بمعدلات قوية، ويحقق الجهاز المصرفي أرباحا كما يمتلك مستويات جيدة من رأس المال. فقد ساهم نمو الإنفاق المالي في استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمعدلات قوية تجاوزت ١٦% وارتفاع مستويات السيولة في الجهاز المصرفي. وازداد أيضا حجم الإقراض المقدم من المؤسسات الائتمانية المتخصصة. واتساقا مع نظام ربط سعر الصرف وموقف السياسة النقدية الأمريكية، أبقى مؤسسة النقد العربي السعودي على عائد عمليات إعادة الشراء وعمليات إعادة الشراء العكسية دون تعديل. وفي الشهور الأخيرة، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بزيادة إصدارها من أدون البنك المركزي وعمليات إعادة الشراء العكسية لامتناس السيولة الزائدة. ولا يزال الجهاز المصرفي عالي السيولة ويتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية. وانخفضت القروض المتعثرة (كنسبة مئوية من صافي القروض) بينما ازدادت المخصصات. وعادت مستويات الربحية لترتفع ارتفاعا كبيرا في قطاع الشركات في السنوات الأخيرة (الإطار ٢).

١٠- ويخلق النمو وظائف جديدة في الاقتصاد، ولكن أغلبها شغلها عاملون مغتربون. فقد أشار مسح القوة العاملة إلى زيادة التوظيف بمقدار مليوني وظيفة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، ولكن ثلاثة أرباع هذه الوظائف تم شغلها من غير السعوديين (الشكل البياني ٤). ويبلغ معدل البطالة الكلي ٥,٨%، ولكنه يصل إلى ١٢% بين السعوديين، ويعلو عن ذلك كثيرا بين الشباب (٣٠%) والنساء (٣٥). وزادت مشاركة النساء في السنوات الأخيرة، وإن كانت لا تزال محدودة للغاية.

الإطار ١: التعديلات على الحسابات القومية وبيانات مؤشر أسعار المستهلكين

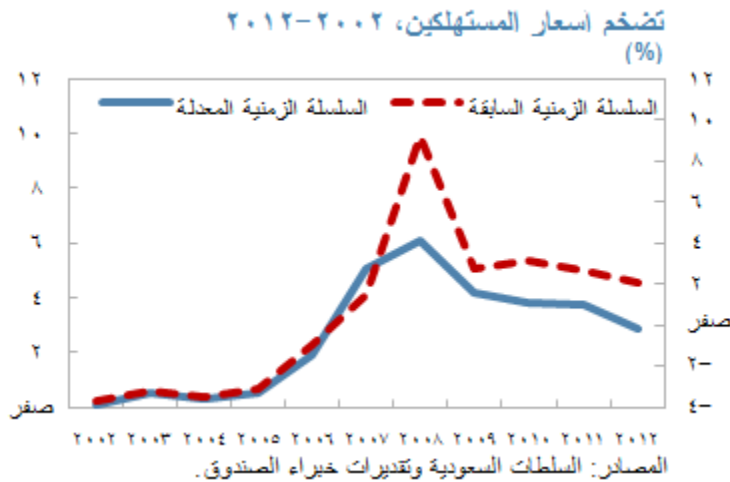
أصدرت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات مؤخرا تعديلات على الحسابات القومية وبيانات أسعار المستهلكين – حيث تم تعديل الحسابات القومية عن الفترة منذ عام ٢٠٠٤، بينما تم تعديل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين عن الفترة منذ ١٩٨٨. وكان السبب الرئيسي في تعديل الحسابات القومية زيادة تغطية القطاع غير النفطي في تعداد المنشآت الأخير (٢٠١٠)، مما أدى إلى زيادة كبيرة (بنسبة ٣٠%) في عدد المنشآت التي



يغطيها التعداد مقارنة بالتعداد السابق الصادر عام ٢٠٠٣. وتعكس مجموعة الحسابات القومية المعدلة ارتفاعا كبيرا في مستوى معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي منذ ٢٠٠٤. وارتفع مستوى الناتج الحقيقي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠٥ بنسبة ١٥,٤% في المتوسط بعد التعديل. ويبلغ حاليا متوسط معدل النمو الحقيقي خلال هذه الفترة ٦,٤%، مقابل المعدل السابق المقدر بنسبة ٣,٩% (الشكل البياني أعلاه). والعامل الرئيسي هنا هو

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، حيث ارتفع متوسط معدل نموه الحقيقي إلى ٨,٤% مقابل ٥,٣%. كذلك ارتفع متوسط حجم الاستثمار (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) بعد التعديل إلى ٢٢,٨% مقابل ١٩,٨%، بينما انخفض الاستهلاك (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) إلى ٤٩,٥% مقابل ٥٢,٧%.

وبالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين، تمثل التعديل في تحديث سنة الأساس من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧، وبالتالي تعديل الأوزان في مجموعة العناصر الفرعية. فقد تم تخفيض وزن الغذاء والمشروبات، وزيادة وزن



الإيجارات والوقود والمرافق. كذلك تضمنت البيانات المعدلة مزيدا من التقسيمات وتم نشر عدد أكبر من مجموعات العناصر الفرعية. ومقارنة بالسلاسل الزمنية السابقة لمؤشر أسعار المستهلكين، تعكس السلاسل الزمنية الجديدة بعد تغيير سنة الأساس انخفاضا في معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعود جزئيا إلى انخفاض وزن الغذاء في المؤشر الكلي وتخفيض تقديرات التضخم في الفئات الأخرى (لا سيما الإيجارات والأثاث المنزلي). وتتاح بيانات شهرية عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

الإطار ٢: ربحية الشركات غير المالية والقطاع المصرفي

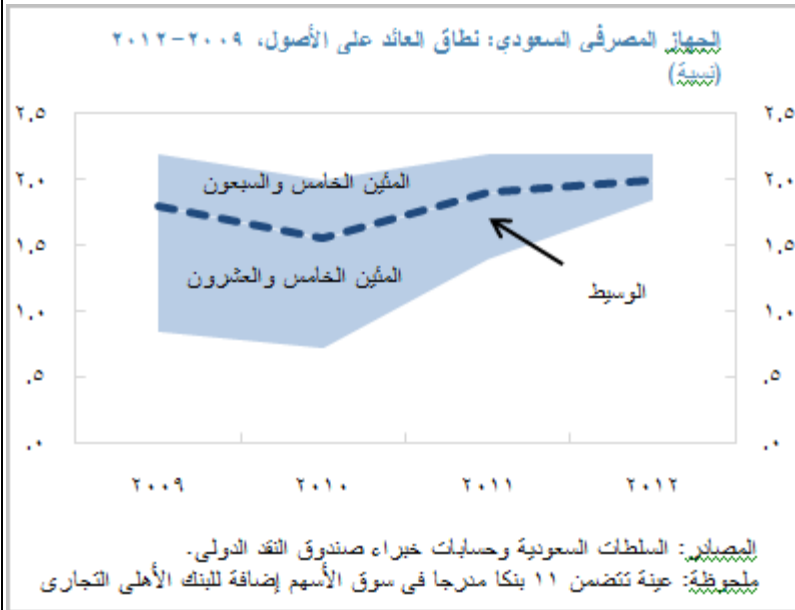
ربحية الشركات غير المالية

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	
٧,٧	١١,٤	١٦,٨	٢٠,٣	١٩,٨	صافي الأرباح (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢,٩	٣,٨	٥,٣	٥,٩	٥,٤	العائد على الأصول (%)
٥,٤	٧,٥	١٠,٢	١١,٥	١٠,٣	عائد الأسهم (%)

المصادر: زاوية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يضم قطاع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة السعودية ١١٤ شركة، يبلغ إجمالي قيمة أصولها ٣٦٤ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٢، مقابل ٣٤٤ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١١. ويمثل إجمالي هذه الأصول حوالي ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي. ويتمتع قطاع الشركات بمستوى كاف من السيولة، حيث بلغت أرباحه ٢٠ مليار دولار أمريكي ومجموع أرصده النقدية ٢٦ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٢.

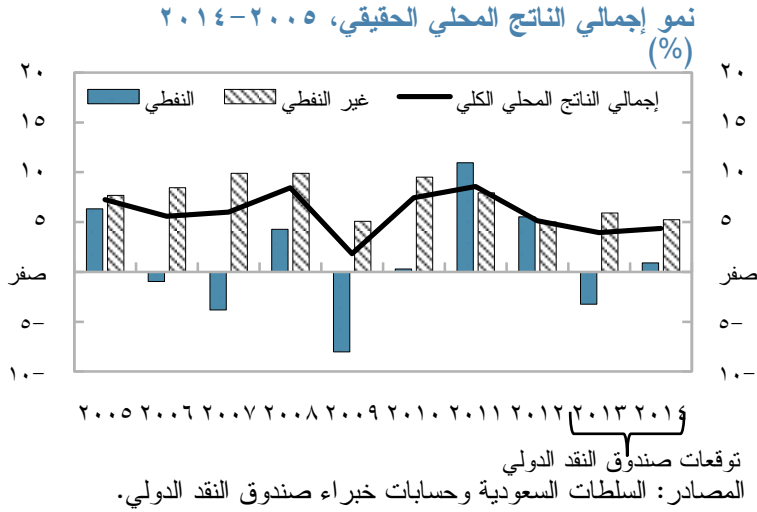
وقد ازدادت ربحية قطاع الشركات كثيرا منذ الأزمة المالية، ولكنها انخفضت انخفاضا طفيفا عام ٢٠١٢ نتيجة التأثير السلبي لانخفاض الأسعار على قطاع البتروكيماويات. ويتمتع قطاع الشركات بقدرة كبيرة على خدمة ديونه، وهو ما يتضح من نسبة إجمالي الخصوم (ما عدا حقوق المساهمين) إلى الأصول التي تبلغ ٤٩% ونسبة تغطية الفائدة البالغة ٨,٧% في المتوسط.



كذلك ازدادت ربحية القطاع المصرفي منذ الأزمة المالية، وتتزايد قيمة الأصول والأرباح على نحو مطرد. وانخفض حجم القروض المتعثرة.

الآفاق والمخاطر وانتقال الآثار

١١- ولا تزال الآفاق الاقتصادية إيجابية في الأجل القريب. إذ يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي ٤% عام ٢٠١٣ و ٤,٤% عام ٢٠١٤. ويتضح من مؤشرات مثل معاملات نقاط البيع ومؤشر مديري



المشتریات أن القطاع الخاص غير النفطي مستمر في النمو بقوة، ويُفترض أن تساعد المشروعات الضخمة في قطاع النقل والبنية التحتية والتعدين على دعم ارتفاع النمو في القطاع الخاص خلال العام الحالي إلى ٦,٥%. ومن المتوقع انخفاض الناتج النفطي بنسبة ٣,٣% عن متوسط مستواه في عام ٢٠١٢ بسبب الأوضاع التي

تشهدها سوق النفط العالمية، ويعقب ذلك ارتفاع طفيف عام ٢٠١٤. ورغم انخفاض صادرات النفط الخام بعد أن بلغت ذروتها في منتصف عام ٢٠١٢، سيساعد بلوغ أسعار النفط ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل خلال العامين التاليين وتباطؤ معدل الإنفاق المالي على الاستثمار في تحقيق فوائض ضخمة في المالية العامة والحساب الجاري، وإن كانت أقل حجماً عن السابق. ويُتوقع انخفاض العجز الأولي غير النفطي عام ٢٠١٣ بنسبة ٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي إلى حد ما خلال الشهور القليلة القادمة، ثم ينخفض قرب نهاية العام مع تراجع أسعار الغذاء المرتفعة، ليصل إلى ٤% في المتوسط خلال عام ٢٠١٣ ككل.

١٢- وتبدو المخاطر القصيرة الأجل التي تحيط بهذا السيناريو الرئيسي متوازنة في هذه المرحلة. وتتضمن هذه المخاطر:

- مخاطر تجاوز التوقعات، فقد تؤدي آفاق عالمية أكثر إيجابية أو صدمة عرض في سوق النفط العالمية نتيجة أحداث جغرافية سياسية إلى ارتفاع أسعار النفط وحجم الصادرات النفطية، وتساعد أيضاً في زيادة الاستهلاك الخاص المحلي والإنفاق الاستثماري. كذلك قد يؤدي ارتفاع النمو على الأرجح إلى زيادة الضغوط التضخمية.

• **مخاطر النتائج بون المتوقعة،** ففي حالة تردي الأوضاع الاقتصادية العالمية، بما في ذلك في بلدان الأسواق الصاعدة الرئيسية، قد يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره (راجع مصفوفة تقييم المخاطر والإطار ٣). غير أن الاحتياطات الوقائية المالية ضخمة، ويتوافر للسلطات الحيز اللازم لتمهيد الإنفاق في الأجل المتوسط في حالة انخفاض أسعار النفط.

١٣- **وتعتمد الآفاق في الأجل الأطول على نجاح مبادرات الإصلاح الحالية والتطورات في سوق النفط العالمية.** ويُتوقع خلال السنوات الخمس القادمة أن ينمو الناتج النفطي نموا طفيفا في أفضل الأحوال، وسيكون القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للنمو غير النفطي لأنه من المحتمل أن ينخفض الإنفاق المالي عن متوسط مستواه خلال السنوات الأخيرة. ورغم أنه يصعب دائما تقدير معدل النمو الممكن للاقتصاد غير النفطي، تشير التحليلات إلى أنه قد يصل إلى ٥% - ٦% تقريبا.^١ وقد يؤدي ذلك، إلى جانب توقعات الناتج النفطي، إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٤,٢٥% تقريبا في الأجل المتوسط. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٣,٥%. وتتضمن أوجه عدم اليقين في هذا الصدد:

- **آفاق سوق النفط:** من الممكن أن ينخفض الإنتاج النفطي في السعودية عن المفترض في السيناريو الأساسي، أو تشهد أسعار النفط مزيدا من التراجع نتيجة الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة وكندا وعودة الإنتاج في العراق وليبيا. وسيؤدي هذان البديلان إلى انخفاض أكبر في إيرادات الصادرات النفطية، مما يؤدي إلى احتواء جزء أكبر من الإنفاق المالي في نهاية الأمر في حال استمرارهما. غير أن التوقعات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة وشركة British Petroleum وإدارة معلومات الطاقة تشير إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام المنتج في بلدان أوبك وأسعار النفط بعد عام ٢٠٢٠.
- **صمود القطاع الخاص أمام تباطؤ نمو الإنفاق الحكومي.** قد يثبت أن تقديرات النمو الممكن للقطاع غير النفطي في الأجل المتوسط متفائلة للغاية في حالة تباطؤ نمو الإنفاق الحكومي عن السابق. غير أن هناك احتمالات بتجاوز التوقعات نظرا لأن الاستثمارات الحكومية في قطاع البنية التحتية والتعليم قد تؤدي إلى نمو القطاع الخاص بمعدلات أعلى من المتوقع.

^١ راجع تقرير القضايا المختارة بعنوان "Productivity Growth and Potential Output in Saudi Arabia".

السعودية: مصفوفة تقييم المخاطر

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	احتمالية تحقق المخاطر في السنوات الثلاثة القادمة	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر
تباطؤ أكثر من المتوقع في الأسواق الصاعدة. تحدث صدمة متزامنة في النمو نتيجة الضغوط في القطاع المالي أو انتكاسات في إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية.	متوسطة	متوسط تتمثل أهم قنوات التأثير في أسعار النفط التي تنخفض بنسبة ١٥% بعد عامين (مقارنة بالسيناريو الأساسي) في نماذج المحاكاة التي استخدمها خبراء الصندوق. وقد يؤدي انخفاض الصادرات ومعدل الإنفاق من المالية العامة إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١,٥% تقريبا خلال ٢٠١٣-٢٠١٤ لينخفض تدريجيا مجددا في الأجل المتوسط. ومن المفترض أن يكون التأثير على الجهاز المصرفي محدودا نظرا لأن نسب رأس المال أعلى كثيرا حاليا من المستويات التنظيمية وارتفاع مستوى السيولة.
تعطل تنفيذ السياسات التي التزمت بها منطقة اليورو أو عدم تنفيذها بالكامل. تعود الضغوط المالية وتشتد المخاطر الناتجة عن علاقة البنوك بالكيانات السيادية مجددا.	متوسطة	منخفض تتمثل أهم قنوات التأثير في أسعار النفط، وإن كانت تنخفض بأقل من ١٠% وفقا لنماذج المحاكاة التي استخدمها خبراء الصندوق (بعد خمس سنوات، مقارنة بالسيناريو الأساسي). وقد يتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٠,٥% تقريبا في الأجل المتوسط. كذلك فإن الروابط المالية المباشرة محدودة نسبيا. فالبنوك لا تعتمد التمويل بالجملة ويقل إجمالي انكشافها الائتماني لأوروبا عن ٥% من مجموع الأصول.
انخفاض كبير ومطول في أسعار النفط. قد ينتج ذلك عن ركود عالمي أو زيادة في عرض النفط.	منخفضة	كبير قد تنخفض إيرادات المالية العامة والإيرادات الخارجية، وتراجع ثقة القطاع الخاص على الأرجح. وتمتلك الحكومة احتياطات وقائية مالية وخارجية لتمهيد الإنفاق الأساسي في الأجل المتوسط، وتتمتع البنوك في الوقت نفسه بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة. غير أن نفاذ الاحتياطات الوقائية قد ينتج عنه تأثير سلبي أكبر مع احتواء النفقات الحكومية، مما يؤثر تأثيرا عكسيا على النمو غير النفطي والميزانيات العمومية للبنوك.
السياسات المحلية لا تعالج القضايا الاجتماعية الأساسية على نحو كامل. إذ يرتفع معدل البطالة بين الشباب والنساء، وتركز السياسات الحكومية بالتالي على زيادة توظيف السعوديين في الأجل المتوسط.	منخفضة	متوسط قد تنتج انعكاسات اجتماعية عن ارتفاع البطالة بين الشباب وتدهور الأوضاع في سوق الإسكان. ومن الممكن أن تستجيب الحكومة على الأرجح بزيادة الوظائف والأجور في القطاع العام، ولكن ذلك قد يؤدي إلى زيادة مخاطر انخفاض أسعار النفط.
صدمة في سوق النفط العالمية نتيجة أحداث جغرافية سياسية. ترتفع الأسعار ويُرَجَّح أن يزداد إنتاج السعودية.	منخفضة	متوسط قد تؤدي زيادة الإنتاج والأسعار إلى ارتفاع حجم الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية. وفي الأجل المتوسط، سيساعد ذلك في تعزيز الإنفاق المالي والاستهلاك الخاص والاستثمار. ويُرجَّح أن يؤدي ارتفاع النمو أيضا إلى ضغوط تضخمية.
توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تؤثر تأثيرا ماديا ملموسا على المسار الأساسي - أي السيناريو الأرجح من وجهة نظر الخبراء.		

الإطار ٣: الروابط وانتقال الآثار

يرتبط الاقتصاد السعودي بالاقتصاد العالمي من خلال قنوات متعددة، وهي روابط هيكلية وروابط على مستوى السياسات.

- **سوق النفط:** تضطلع السعودية بدور نظامي في سوق النفط، وهو ما يمثل أهم قناة تؤثر من خلالها البلد على الاقتصاد العالمي وتتأثر به.^١ والسعودية هي البلد الوحيد الذي يمتلك طاقة إنتاجية فائضة ضخمة، وقد استغلت ذلك لتكون قوة داعمة للاستقرار في سوق النفط العالمية. وتمثل الإيرادات النفطية ما يزيد على ٨٠% من إيرادات التصدير و ٩٠% من إيرادات الموازنة. وبالتالي تؤثر التطورات في سوق النفط تأثيراً مباشراً على الاقتصاد السعودي من خلال سياسة المالية العامة، وهي القناة الرئيسية، كما تؤثر على مشاعر التفاؤل لدى المستهلكين والشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً.
 - **تحويلات المغتربين:** يبلغ العدد الرسمي للعاملين في الاقتصاد المحلي من غير السعوديين ٧ ملايين عامل تقريباً، وتمثل التحويلات بالتالي إحدى أهم قنوات التأثير الخارجي. وينطبق ذلك تحديداً على بلدان مثل الأردن ومصر واليمن والسودان حيث تسهم السعودية بما يتجاوز ٢٥% من مجموع تدفقات التحويلات الداخلة.
 - **الثروة الخارجية:** تم استثمار جزء كبير من الإيرادات النفطية في الأسواق المالية الدولية. وقد يؤدي انخفاض كبير ومستمر في أسعار النفط إلى انعكاس مسار هذه التدفقات الخارجية. ومن الممكن أن يؤدي تطبيع السياسة النقدية في البلدان المتقدمة أيضاً إلى خسائر في حيازات الأصول.
 - **السياسة النقدية وسعر الصرف الثابت:** في ظل سعر الصرف المربوط بالدولار وحساب رأس المال المفتوح نسبياً، فإن المجال محدود لانحراف أسعار الفائدة عن أسعار الفائدة الأمريكية. غير أن آسيا النامية، لا سيما الصين، تضطلع بدور متزايد كقوة دافعة لسوق النفط العالمية، مما يعني أن الدورة الاقتصادية السعودية يقل ارتباطها تدريجياً بالولايات المتحدة.
 - **الواردات:** تعتمد السعودية اعتماداً كبيراً على السلع والخدمات المستوردة، لا سيما المنتجات الغذائية. وتمثل الصادرات إلى السعودية حصة كبيرة من مجموع صادرات الأردن وإثيوبيا ومصر ولبنان وسوريا. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتأثر الأسعار تأثيراً كبيراً بالتقلبات الحادة في الأسعار الدولية أو في قيمة الدولار الأمريكي.
 - **المعونات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج:** تقدم السعودية معونات ومساعدات مالية ضخمة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وتمثل كذلك مصدراً رئيسياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- وتناولت مشاورات العام الماضي بالتفصيل الآثار المنتشرة من السعودية إلى بلدان المنطقة، وتأثير ارتباط السعودية بالاقتصادات العالمية.^٢ وتوضح نتائج أحد نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية أن الاقتصاد السعودي أكثر عرضة للتأثر بصدمات الناتج في الصين منها في منطقة اليورو أو الولايات المتحدة. غير أن صدمات أسعار النفط ستكون أكثر تأثيراً على إجمالي الناتج المحلي السعودي مقارنة بصدمات الصين أو الاقتصادات المتقدمة. كذلك يؤثر إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السعودية تأثيراً قوياً على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلى جانب الأردن ولبنان وسوريا.

^١ راجع تقرير القضايا المختارة بعنوان "Assessing Saudi Arabia's Systemic Role in the Oil Market and Global Economy".

^٢ راجع IMF Country Report No. 12/272.

مناقشات حول السياسات

تفرض الضغوط الديمغرافية الناتجة عن النمو السريع في عدد السكان وأغلبهم من صغار السن تحديات أمام صانعي السياسات من حيث توفير فرص عمل جديدة، وتلبية حاجتهم للسكن، وإدارة الطلب على الموارد الطبيعية للبلد. وجاري حالياً تنفيذ إصلاحات لمواجهة بعض هذه التحديات. وفي الوقت نفسه، من المرجح ألا تكون أوضاع سوق النفط العالمية مواتية للسعودية خلال السنوات القليلة القادمة بقدر ما كانت عليه خلال العقد الماضي. وفي هذا السياق، ركزت المناقشات على مجالين (١) السياسات اللازمة لمواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية – ارتفاع معدل البطالة والإسكان وتزايد استهلاك الطاقة، و(٢) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع تعزيز النمو غير النفطي.

ألف - مواجهة الضغوط الديمغرافية

توفير فرص عمل لعدد متزايد من السكان في سن العمل

١٤ - ونجد في سوق العمل أن السعوديين يعملون في القطاع العام في الأساس، ويستحوذ غير السعوديين على الجزء الأكبر من وظائف القطاع الخاص، وتخفض مشاركة النساء في القوة العاملة. وتمثل الوظائف الحكومية قناة مهمة لتوزيع الثروة النفطية، وينجذب العديد من السعوديين إلى هذه الوظائف. وداخل القطاع الخاص، يمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع البناء، واللذين يعتمدان على العمالة الأجنبية، المحرك الأساسي لنمو القطاع الخاص، بينما ظلت القطاعات التي يرغب السعوديون أو يمكنهم العمل بها صغيرة. ورغم أن متوسط إجمالي نمو معدل التوظيف وصل إلى ٨,٥%، بلغ نمو معدل توظيف السعوديين ٤,٦% في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

١٥ - وسوف يستقبل سوق العمل عددا كبيرا من الشباب خلال العقد القادم وما بعده، وسيكون من الصعب أن يوفر القطاع الخاص لهم عدد كاف من الوظائف ذات الرواتب المجزية. ويتضح من التجارب التاريخية أن هناك درجة من عدم اليقين بشأن قدرة القطاع الخاص على احتواء الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ووفق التقديرات، تبلغ مرونة توظيف السعوديين في القطاع الخاص ١,١ خلال

العوامل الديمغرافية والتوظيف في السعودية، ٢٠١٢-٢٠٢٢

السيناريو ١	السيناريو ٢	
٣٩	٤٢	المشاركة في القوة العاملة (%)
١٦٢١	٢٠٥٢	الزيادة في القوة العاملة (بالآلاف)
		زيادة البطالة (بالآلاف) إذا:
١٩١-	٢٤٠	(١) مرونة التوظيف للعاملين السعوديين = ١,١
٩٢٤	١٣٥٥	(٢) مرونة التوظيف للعاملين السعوديين = ٠,٦

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢. غير أن تقديرات المرونة تراجعت إلى ٠,٦ خلال العقد الماضي (راجع الجدول النصي). وإذا استمر انخفاض مرونة التوظيف خلال العقد القادم، واستمر ارتفاع معدلات المشاركة في القوة العاملة، وبلغ نمو القطاع الخاص ٦% تقريبا، فقد ترتفع البطالة بين السعوديين بحوالي ١,٤ مليون في حالة عدم زيادة فرص العمل في القطاع العام. ومن ناحية أخرى، قد يُتوقع انخفاض البطالة في حالة ارتفاع مرونة التوظيف وثبات معدلات المشاركة في القوة العاملة. وتعكس هذه التقديرات التحدي الناتج عن التغيرات الديمغرافية وارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل.

١٦- وتستمر السعودية في اتخاذ تدابير من شأنها دعم النمو الشامل والتوظيف في القطاع غير النفطي. وقد أمكن تعزيز الاقتصاد بفضل الإصلاحات المنفذة خلال العقد الماضيين، وحققت السعودية مرتبة جيدة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمية الذي يصدره منتدى الاقتصاد العالمي. وتهدف نفقات البنية التحتية الموجهة لتطوير شبكات النقل وإنشاء عدد من المدن الاقتصادية إلى تعزيز النمو في القطاع الخاص. كذلك تركز السلطات تركيزا كبيرا على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وزيادة التمويل المتاح من البنوك والمؤسسات الائتمانية الخاصة، وقياس الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب أصحاب المشروعات المحتملين على كيفية إدارة الأعمال. وسوف يمكن دعم بيئة النمو من خلال تحرير التجارة الذي يناقشه مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي، ومن خلال السماح أيضا بدخول مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تخضع لقيود في هذا الصدد مثل قطاع النقل.

١٧- وتهدف سياسات سوق العمل إلى تحسين مهارات العاملين السعوديين وزيادة معدل توظيفهم في القطاع الخاص. وقد أدت الاستثمارات في مجال التعليم إلى زيادة عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم العالي إلى أربعة أضعاف خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، وذلك بهدف زيادة إنتاجية العاملين السعوديين وتعزيز قدرتهم على شغل وظائف القطاع الخاص ذات الرواتب المجزية. وركزت إصلاحات سوق العمل منذ عام ٢٠١١ على مجموعة كبيرة من التدابير: (١) تعديل نظام نسب التوطين (نطاقات) الذي يشجع الشركات على توظيف سعوديين ويفرض عقوبات على الشركات غير الملتزمة، و(٢) صرف إعانات للباحثين عن عمل (حافز) لتوفير الدعم المالي للشباب الباحثين عن عمل لمدة عام، و(٣) زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع العام، و(٤) ووضع حد أدنى "بحكم الواقع" للسعوديين العاملين في القطاع الخاص من خلال تنفيذ نظام نسبة التوطين المحتسبة في برنامج

^٢ تُقدر مرونة توظيف العاملين السعوديين باستخدام انحدار خطي بين لوغاريتم معدل توظيف العاملين السعوديين في القطاع الخاص ولوغاريتم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي.

نطاقات، و(٥) تنفيذ سياسات فعالة في سوق العمل والتوسع في تقديم خدمات التوظيف. ويستمر في الوقت نفسه توظيف السعوديين في القطاع العام.

١٨- وقد أوضحت السلطات أنه جاري العمل على إدخال مزيد من التطوير على سياسات سوق العمل لتحسين القدرات التنافسية للعاملين السعوديين، بما في ذلك من خلال:

- استخدام الرسوم المفروضة على الشركات التي تكون غالبية موظفيها من الأجانب في توفير التمويل اللازم لتوسيع نطاق إعانات الأجور التي تصرف لفترة محددة للسعوديين العاملين في الشركات الملتزمة بمتطلبات برنامج نطاقات وزيادة مدة صرف هذه الإعانات.
- والنظر في تنفيذ برنامج إعانة البطالة لتوفير شبكة أمان اجتماعي واسعة النطاق، والقيام في الوقت نفسه ببحث تدابير تهدف إلى زيادة مرونة توظيف العاملين السعوديين.
- وزيادة فرص التنقل الداخلي والقوة التفاوضية للأجانب العاملين حالياً في الشركات غير الملتزمة بمتطلبات برنامج نطاقات.
- وزيادة فرص توظيف النساء في قطاعات محددة (مثل قطاع التجزئة).

١٩- واتفقت السلطات مع خبراء الصندوق على أن زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص من الأولويات وستتطلب تنفيذ دقيق لسياسات سوق العمل. وسوف تستغرق هذه المبادرات وقتاً لتكون فعالة. وتوضح البيانات في هذه المرحلة أن الإقبال الكبير على الانتفاع من برنامج حافز في البداية قد تراجع مع وصول المستحقين إلى نهاية فترة الاثني عشر شهراً التي ينتهي بعدها صرف الإعانات، وأن برنامج نطاقات ليس له تأثير واضح.^٣ وينبغي تحديد قيمة ومدة إعانات البطالة بحيث لا تشي المنتهين عن العمل. ومع ارتفاع مستوى التعليم بين النساء، سيكون من المهم النظر في مزيد من الوسائل لتعزيز فرص العمل للاستفادة منهن كرأس مال بشري، بما في ذلك تطوير مراكز رعاية الأطفال، وتحسين المواصلات العامة، واستخدام ترتيبات عمل مرنة مثل العمل عن بعد. ويبلغ معدل البطالة بين النساء الحاصلات على تعليم عال في السعودية مستويات مرتفعة قياساً بالمعايير الدولية، وهو ما يحد من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد. ويمكن المساعدة في إدارة تأثير الإصلاحات على الاقتصاد الكلي من خلال إجراء مشاورات مع أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، بما في ذلك بشأن زيادة الرسوم المفروضة على توظيف الأجانب، كما ينبغي مراقبة إعانات الأجور لضمان انتفاع العاملين السعوديين بها.

^٣ راجع تقرير القضايا المختارة بعنوان "Labor Market Policies for Addressing Saudi Unemployment".

٢٠- وحجم الاستثمارات في مجال التعليم ملائم، وسيكون من المهم الاستمرار في تعزيز جودة التعليم ومعالجة مشكلة التفاوت بين المهارات ومتطلبات القطاع الخاص. ولا تتحقق نتائج الإنفاق في مجال التعليم إلا بعد مرور بعض الوقت بالطبع، لذلك من المهم رصد المؤشرات لضمان إحراز التقدم المرجو وكفاءة استخدام الموارد الحكومية. وعلى سبيل المثال، لا تزال درجات الطلاب السعوديين في اختبارات الرياضيات والعلوم المطابقة للمعايير الدولية منخفضة نسبيًا (راجع دراسة Trends in International Mathematics and Science Study, 2011) (الشكل البياني ٣).

٢١- ومع المضي قدما في تنفيذ إصلاحات سوق العمل، سينبغي ضمان التنسيق مع السياسات الحكومية في المجالات الأخرى. ففي الأجل القريب، ومع الاستمرار في تنفيذ مشروعات ضخمة في قطاع البيئة التحتية وإيلاء أولوية لبناء مساكن جديدة، قد تنشأ اختناقات في الاقتصاد نتيجة سياسات سوق العمل التي تحد من توافر الأيدي العاملة الأجنبية. وبوجه أعم، يُشترط الحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام لنجاح الجهود الرامية إلى زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص. كذلك يتعين توفير بيانات دقيقة، بما في ذلك عن التغيير في الأجور، لتقييم تأثير الإصلاحات.

توفير السكن لعدد متزايد من السكان

٢٢- ويتعين زيادة عرض المساكن لمواجهة الاتجاهات الديمغرافية والحد من الضغوط المفروضة على الإيجارات. فقد ازداد الطلب على المساكن نتيجة التوسع الحضري والنمو السكاني وتضاؤل عدد الأسر المتوسطة الحجم. ونظرا لندرة المساكن الميسورة التكلفة، ارتفعت الإيجارات ارتفاعا حادا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء التضخم. وأكدت السلطات على انتهاج نهج متعدد الجوانب لمواجهة مشكلة الإسكان من خلال (١) إقرار قانون جديد بشأن الرهن العقاري لزيادة فرص الحصول على التمويل العقاري، و(٢) إنشاء مساكن ميسورة التكلفة بتوفير أراض وقروض بدون فائدة للمواطنين - من خلال صندوق التنمية العقارية، وهو مؤسسة ائتماني متخصصة، و(٣) مقترح إنشاء شركة لإعادة التمويل العقاري تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة.

٢٣- واتفق خبراء الصندوق على أن الجهود المبذولة لزيادة توفير السكن ملائمة ومن شأنها المساهمة بدرجة كبيرة في تعزيز النمو الشامل. وينبغي أن يؤدي قانون الرهن العقاري الجديد إلى زيادة فرص الحصول على

التمويل العقاري، وتم وضع مبادئ توجيهية لتنظيم المؤسسات غير المصرفية التي تدخل سوق القروض العقارية والرقابة عليها.

ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة

٢٤- وكان هناك اتفاق واسع على أن الاستهلاك المحلي للطاقة سيستمر في الارتفاع على نحو حاد في ظل النمو السكاني ما لم يتم إصلاح السياسات. والسعودية من أعلى البلدان على مستوى العالم من حيث مستوى استهلاك الفرد للطاقة ومن أقل البلدان من حيث أسعار الطاقة (سواء أسعار المستهلكين أو الشركات). ويتيح هيكل الأسعار حوافز للاستثمار في الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة وقد يؤدي إلى استمرار الزيادة السريعة في الاستهلاك المحلي للطاقة. وإذا ما استمر نمو الاستهلاك المحلي بالمعدلات الحالية، فسوف يتجاوز ٢٠% من الناتج في عام ٢٠١٨ (١٦% حالياً).

٢٥- لذلك فقد أوصى خبراء الصندوق السلطات بالبدء في وضع خطط لزيادة الأسعار المحلية للطاقة. فسوف تساعد زيادة أسعار الطاقة تدريجياً في الحد من النمو السريع في الاستهلاك المحلي، وتقليص الحوافز في نموذج النمو الحالي التي تشجع الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، وتعزيز وضع المالية العامة. ورغم أن أسعار الطاقة المنخفضة إحدى وسائل توزيع الثروة النفطية على السكان، فإن أغلب المزايا ينتفع بها السكان الأفضل حالاً. لكن زيادة أسعار الطاقة سيكون لها تأثير سلبي على الفقراء والفئات الضعيفة وسيتعين اتخاذ التدابير التعويضية اللازمة. وسوف تحتاج الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة إلى وقت لتعديل هيكل الإنتاج والتكلفة كي تظل قادرة على المنافسة. ويتضح من التجارب الدولية في مجال إصلاح أسعار الطاقة ضرورة وضع خطة محكمة لتعديل السياسات، وتنفيذ هذه التعديلات تدريجياً، وتعريف السكان والشركات بها وشرحها لهم بوضوح.

٢٦- وأكدت السلطات أنها تتخذ خطوات لاحتواء نمو الطلب المحلي على الطاقة وزيادة المصادر البديلة للطاقة. وتركز التدابير المتخذة على جانب الطلب في الأساس على زيادة كفاءة الطاقة من خلال تحسين المعايير المنظمة للبناء واستخدام الأجهزة الكهربائية. وعلى جانب العرض، يجري حالياً تنويع مصادر الطاقة من خلال مواصلة تطوير إنتاج الغاز والاستثمار في الطاقة الشمسية لتلبية الاحتياجات المحلية. ووفقاً للخطة في الأجل المتوسط، يمكن اعتبار زيادة أسعار الطاقة خيار لاحق بعد بحث خيارات تطوير وسائل النقل العام.

باء- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل

٢٧- يستلزم الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف الإنمائية توكي الحذر إزاء احتمالات حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، والاستمرار في فرض رقابة قوية على النظام المالي، وإصلاح المالية العامة. ويبدو موقف سياسة الاقتصاد الكلي ملائماً في الوقت الحالي، وإن كان يتعين أن تظل السلطات متيقظة وتقوم بتعديل السياسة في حالة مواجهة ضغوط نتيجة فورة النشاط الاقتصادي. وينبغي الاستمرار في دعم التدابير الهادفة إلى تطوير النظام المالي من خلال تعزيز آليات التنظيم والرقابة. وفي حين تتوافر للسلطات احتياطات وقائية مالية ضخمة تتيح لها الحيز المالي اللازمة لتمهيد الإنفاق الحكومي في الأجل المتوسط في مواجهة تقلبات الإيرادات النفطية، يمكن المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى إجراء مزيد من التطوير على نظام إدارة الموازنة وضمان جودة الإنفاق.

السياسات الاقتصادية الكلية في الأجل القريب

٢٨- ارتفع معدل التضخم ويتعين مراقبته عن كثب خلال الفترة القادمة. فقد زاد التضخم الكلي منذ منتصف عام ٢٠١٢ إلى ٣,٨% في شهر مايو ٢٠١٣. ويُرجح أن يظهر خلال الفترة القادمة عدد من العوامل المتعارضة التي تحدد مسار التضخم. فقد يرتفع التضخم خلال الشهور القادمة نتيجة الضغوط الموسمية قرب حلول شهر رمضان والحج، ثم ينخفض قرب نهاية العام. وهناك عوامل يُفترض أن تؤدي إلى تقليص الضغوط التضخمية، منها تراجع آفاق النمو العالمي نسبياً، مما قد يحد من التضخم المستورد. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي ارتفاع تكلفة العمالة نتيجة الإصلاحات الجارية في سوق العمل إلى زيادة الأسعار – وهو ما يتوقف على سلوك الشركات – كما أن استمرار النمو القوي في القطاع غير النفطي قد يفرض ضغوطاً شديدة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي. كذلك قد تؤدي زيادة التمويل المتاح إلى استمرار النمو الائتماني القوي وزيادة الطلب النسبي على السلع غير التجارية، لا سيما المساكن.

٢٩- وفي ظل تطبيق نظام سعر الصرف الثابت، تعتمد مؤسسة النقد العربي السعودي اعتماداً أساسياً على أدوات السلامة الاحترازية الكلية لإدارة مخاطر الطلب والمخاطر النظامية التي تهدد القطاع المالي. وقد ثبتت فعالية إطار السلامة الاحترازية الكلية وحققت أغراض مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الأزمة المالية العالمية. وتمثل نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الاحتياطي القانوني، وهما نسبتان تنظيميتان تحددهما مؤسسة النقد العربي السعودي، الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها سياسة المؤسسة. وتعدّ مشاورات دورية مع البنوك لتيسير عملية

تكوين الاحتياطات الرأسمالية والمخصصات. وقد شجعت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك على تكوين مخصصاتها على نحو مضاد للاتجاهات الدورية، وأعيد بناء المخصصات عقب الأزمة المالية. وأشار خبراء الصندوق إلى إمكانية تنظيم الممارسات الحالية لمؤسسة النقد العربي السعودي على نحو أكثر وضوحاً بوضع سياسات السلامة الاحترازية الكلية في إطار رسمي يتسم بالوضوح والشفافية. وأشارت المؤسسة بدورها إلى أنها تنتظر في إجراء تعديلات محتملة على الإطار في ضوء دراستها للتجارب الدولية.

٣٠- وكان موقف سياسة المالية العامة توسعياً خلال ٢٠١١، وبدأت الحكومة بعدها في وضع الموازنة على مسار تصحيحي. فقد أدت زيادة المصرفيات الجارية والرأسمالية خلال عام ٢٠١١ إلى ارتفاع كبير في العجز الأولي غير النفطي.^٤ وبدأ تصحيح هذا العجز عام ٢٠١٢ مع قيام الحكومة بخفض نمو الإنفاق (وكان من الممكن تخفيض العجز بدرجة أكبر لولا صرف رواتب الشهر الثالث عشر وزيادة الإنفاق من صندوق الفائض التابع للحكومة).^٥ وتشير التقديرات إلى انخفاض العجز غير النفطي انخفاضاً حاداً مجدداً خلال ٢٠١٣ مع تباطؤ نمو المصرفيات الذي يعود في جزء منه إلى زوال تأثير الإنفاق غير المتكرر خلال ٢٠١٢. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الإنفاق قد يتجاوز القيمة المقررة له في الموازنة بنسبة ١٤% لتحقيق النتائج المالية المتوقعة لعام ٢٠١٣، وإن كانت هذه القيمة أقل مقارنة بالسنوات الأخيرة ولكنها ملائمة في ظل ثبات أسعار النفط خلال السنوات السابقة. وسوف يتطلب ذلك إحكام الرقابة على طلبات الوزارات التنفيذية لزيادة إنفاقها خلال العام.

٣١- واعتبر خبراء الصندوق أوضاع سياسة الاقتصاد الكلي ملائمة في الوقت الحالي، ولكن أكدوا على ضرورة مراقبة التضخم على خلفية النمو القوي المستمر الذي يشهده القطاع غير النفطي. ويجري هذا العام سحب الدفعات المالية من الاقتصاد (مقيساً بانخفاض الرصيد الأولي غير النفطي) مما سيساعد على إدارة الطلب والحد من الضغوط التضخمية، وهو إجراء ملائم نظراً للدور المحدود للسياسة النقدية في ظل نظام ربط سعر الصرف. كذلك تبدو أوضاع سياسة السلامة الاحترازية الكلية ملائمة في الوقت الحالي. وفي حالة ظهور أي بوادر لضغوط تضخمية بخلاف الآثار الموسمية المتوقعة أو ارتفاع النمو الائتماني ارتفاعاً ملحوظاً مجدداً، سيتعين حينها إبطاء مشروعات الإنفاق أو تشديد سياسات السلامة الاحترازية الكلية أو كليهما.

^٤ ينشأ العجز الأولي غير النفطي في السعودية عن الإنفاق الحكومي، ويعتبره خبراء الصندوق أفضل مقياس لتأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد غير النفطي والطلب الكلي بوجه عام.

^٥ أجر الشهر الثالث عشر يرجع إلى الفرق بين التقويمين الميلادي والهجري ويترأ كل ثلاث سنوات.

٣٢- وترى السلطات احتمالات محدودة لحدوث فورة في النشاط الاقتصادي في الأجل القريب. ففي حين اعتبرت السلطات أن توقعات النمو التي وضعها خبراء الصندوق لعام ٢٠١٣ متشائمة نظرا لاعتقادها بتزايد الزخم في القطاع الخاص غير النفطي بفضل الإصلاحات الجارية، توقعت انخفاض التضخم في ظل الاقتصاد السعودي المفتوح وتراجع آفاق النمو العالمي وتدني الأسعار العالمية للغذاء، وإن كان انخفاض تدريجي على فترات متباعدة إلى حد ما. ورغم أن الأجور قد تزداد نتيجة إصلاحات سوق العمل، فإنها لا تمثل سوى مكون صغير من التكاليف الكلية للشركات، وبالتالي لن يكون للزيادة سوى تأثير محدود على الربحية والأسعار. وكان من المتوقع أن تساعد الاستثمارات في قطاع الإسكان على الحد من الضغوط المفروضة على الإيجارات، وكانت قد تمت بالفعل معالجة اختناقات العرض في قطاع التشييد من خلال زيادة الواردات من المواد الأساسية كالأسمت ووضعت مسار تدريجي أفضل لتنفيذ المشروعات الرأسمالية.

تنمية القطاع المالي وسعر الصرف

٣٣- كان هناك اتفاق على ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي مع تعزيز تنمية القطاع المالي، وهو جزء أساسي من جدول أعمال السلطات الهادف إلى دفع النمو في القطاع الخاص (راجع الإطار ٤). ويتمتع القطاع المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والسيولة والربحية، واستمر تراجع القروض المتعثرة^٦. وأشارت السلطات إلى أن السعودية من أوائل البلدان التي طبقت معايير بازل ٣ الخاصة برأس المال، ولم تجد البنوك السعودية أي صعوبة في الالتزام بنسب رأس المال والسيولة والرفع المالي التي حددتها لجنة بازل. وقد تم إحراز تقدم في تنفيذ العديد من توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١ (راجع الملحق الأول). وقامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتخفيض الحد الائتماني المسموح به لفرادى المقترضين، ووضعت اختبارات لقياس قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الضغوط، وتجري حاليا مراجعات على قوانين التأمين. ومنذ إقرار قانون الرهن العقاري في شهر يوليو ٢٠١٢، تم تحديد نسبة القرض إلى القيمة على القروض العقارية، وسوف تقوم المؤسسات غير مصرفية بدخول سوق الرهن العقاري بترخيص من مؤسسة النقد العربي السعودي وتحت إشرافها. وقد أمكن زيادة الإقراض الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفضل تعزيز نظام الاستعلام الائتماني وتحسين القدرات المحاسبية والإدارية لأصحاب المشروعات. كذلك أصدرت هيئة السوق المالية قواعد جديدة للسلامة الاحترازية وتسجيل الشركات بالبورصة، وتهدف هذه القواعد إلى تعميق الأسواق المالية مع الحد من المضاربة وتعزيز آليات حماية المستثمرين. ويُنظر حاليا في فتح سوق الأسهم أمام المشاركات الأجنبية المباشرة، ولكن مع توخي الحذر. وفي حين لا تخطط الحكومة لإصدار ديون على النحو اللازم لخلق منحى للعائد، قامت مؤسسات القطاع العام مؤخرا بزيادة إصدارها من الصكوك. وقد أُتخذت تدابير بالفعل للمضي في

^٦ يتضح من التحليل الذي أجراه خبراء الصندوق على بيانات فرادى البنوك السعودية أن هناك ارتباط سالب قوي بين القروض المتعثرة والنمو في القطاع غير النفطي وأسعار النفط، أي أن أي انخفاض في نمو القطاع غير النفطي أو في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة.

تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن قانون مكافحة الإرهاب لم يصدر بعد. وأشار خبراء الصندوق إلى أنه كلما توسع سوق الرهن العقاري، ازدادت أهمية تطوير المؤشرات الموجودة لمراقبة سوق الإسكان، مع ضرورة وجود مؤشر موثوق لقياس أسعار المساكن.

الإطار ٤: التعميق المالي

تهيمن البنوك على نشاط الوساطة المالية. وتوجه البنوك جزءا كبيرا من قروضها نحو الاستهلاك – فأكثر من نصف الائتمان المصرفي موجه نحو الإنفاق الاستهلاكي والتجارة – مما يعني أن البنوك قادرة على زيادة مساهمتها في مجال الاستثمار الخاص، لا سيما قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع العقارات السكنية. ويتيح تعميق أسواق الأسهم والدخل الثابت أدوات ادخارية بديلة ويسمح للشركات باجتذاب الودائع الضخمة من السيولة الفائضة المحبوسة داخل الجهاز المصرفي.

- **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** قامت الحكومة بإعادة رسملة مؤسساتها الائتمانية المتخصصة اللتين تقومان بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحاولت تحقيق مزيد من التكامل مع الجهاز المصرفي من خلال ضمان أكثر من ٨٠% من قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة (برنامج الكفالة). ويمكن المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي الممنوح لهذا القطاع من خلال زيادة المعلومات الائتمانية المتاحة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تعزيز المعايير المحاسبية والإدارية التي يتعين على أصحاب المشروعات الالتزام بها وتوفير البرامج التدريبية اللازمة لهم (بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية).
- **التمويل العقاري:** بالرغم من نمو التمويل العقاري الممنوح من البنوك للأفراد بما يزيد على ٢٥% سنويا منذ أوائل عام ٢٠١١، لا يزال يمثل أقل من ٥% من مجموع الائتمان المصرفي. ويعالج قانون الرهن العقاري الجديد عددا من القضايا بشأن إجراءات حبس الرهن، ومن المفترض أن يجعل البنوك أكثر استعدادا لقبول العقارات كضمان. كذلك يرسى هذا القانون الركيزة الأساسية لإنشاء شركات تمويل عقاري لا تتلقى الودائع. ومن المتوقع أن يسهم ذلك خلال الفترة القادمة في زيادة توافر المساكن، مع زيادة الأدوات الاستثمارية المتاحة للمؤسسات المالية.
- **أسواق الأسهم:** شهد سوق الأسهم نموا ملحوظا، ولكن لا يزال يهيمن عليه فرادى المستثمرين ومؤسسات الدولة، في حين أن قاعدة المؤسسات الاستثمارية الخاصة محدودة. وسيؤدي السماح للأجانب بالاستثمار في سوق الأسهم إلى تعميق قاعدة المستثمرين وزيادة السيولة.
- **أسواق الدخل الثابت:** تراجعت مستويات الدين السيادي، ولا توجد سوق ثانوية. ولا توجد لدى الحكومة أي خطط في الوقت الحالي لإصدار ديون لتتمية سوق رأس المال. غير أن سوق الصكوك شهد نموا ملحوظا خلال عام ٢٠١٢، حيث ازدادت إصدارات المؤسسات شبه الحكومية والشركات بحوالي ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١٠,٥ مليارات.

٣٤- ولا يزال نظام سعر الصرف الثابت ملائماً في ظل هيكل الاقتصاد السعودي في الوقت الحالي. ويضفي الربط بالدولار الأمريكي مصداقية على السياسة النقدية واستقراراً على التجارة وتدفقات الدخل والثروة المالية نظراً لأن المنتجات النفطية المقومة بالدولار تمثل الجزء الأكبر من الصادرات وارتفاع حجم الأصول الخارجية المقومة بالدولار. وقد ازدادت

تقييم المركز الخارجي	
(% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨، ما لم يُذكر خلاف ذلك)	
١١,٣	الحساب الجاري المتوقع
٨,٨	المستوى القياسي للحساب الجاري باستخدام منهج التوازن الاقتصادي الكلي ^١
١٨,٨	المستوى القياسي للحساب الجاري باستخدام منهج الاستقرار الخارجي ^٢
١,٢-	الانحراف عن سعر الصرف الحقيقي التوازني، المبالغة في التقييم (-) (%) ^١

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ وفقاً للمواصفة الثانية في دراسة Beidas-Strom and Cashin, 2011
^٢ وفقاً لقاعدة مماثلة لما جاء في دراسة Bems and Carvalho Filho, 2009 تقوم على أساس النصيب الحقيقي الثابت للفرد.
^٣ في نهاية ٢٠١٢

١٢٢% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١١. ولا تعكس النتائج التجريبية، وهي حساسة للمعطيات المفترضة (مثل سعر الخصم في حساب استمرارية المركز الخارجي)، أي استنتاجات محددة توضح ما إذا كان

مستوى الحساب الجاري ملائماً أم لا (راجع الجدول النصي والملحق الثاني). وقد تتغير التكاليف والمزايا الناشئة عن ربط سعر الصرف بمرور الوقت مع استمرار تطور هيكل الاقتصاد من حيث الروابط الاقتصادية الكلية ونتيجة الإصلاحات الجارية في سوق العمل، واقتراح خبراء الصندوق إجراء مراجعات دورية بالتنسيق مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى للوقوف على مدى ملائمة الربط. وينبغي في الوقت نفسه مواصلة الإصلاحات التي قد تدعم تنفيذ ترتيبات أكثر مرونة إذا ثبتت ملاءمتها لاحقاً، مثل تعزيز إطار التنبؤ بمستويات السيولة.

سياسة المالية العامة

٣٥- يتسم مركز المالية العامة بالقوة، وتنشأ مخاطر المالية العامة أساساً من أسعار النفط. ففي السنوات الأخيرة، تمكنت الحكومة من تمهيد تقلبات أسعار النفط، وتحقيق فوائض كبيرة في الموازنات العامة، وبناء احتياطات مالية وقائية ضخمة لمواجهة أي انخفاض محتمل في إيرادات النفط، وذلك عن طريق خفض الدين القائم إلى أقل من ٤% من إجمالي الناتج المحلي، وبناء ودائع لدى البنك المركزي بنسبة ٥٨% من إجمالي الناتج المحلي تكفي لتغطية نفقات ٢٠ شهراً تقريباً.^٧ ومع ذلك، فقد ارتفع السعر المحقق لتعادل رصيد المالية العامة —

^٧ تم وضع سيناريوهين للنظر في مدى كفاية الاحتياطات المالية الوقائية: في السيناريو الأول الذي تتخفف فيه أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد (وهو ما يجعل سعر النفط حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٩٥ دولاراً للبرميل في ٢٠١٣، ثم ينخفض إلى ٥٣ دولاراً في ٢٠١٨، ثم يستقر بعد ذلك)، ولا يتم تصحيح النفقات، فإن الودائع الحكومية تتخفف إلى الصفر والدين يرتفع إلى ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢١. وفي السيناريو الثاني الذي تتخفف فيه أسعار النفط إلى ٨٠ دولاراً للبرميل في ٢٠١٣ وما بعدها، تستند الاحتياطات المالية الوقائية بحلول عام ٢٠٢٥. وبالطبع فإن تصحيح النفقات الحكومية لتنسق مع انخفاض أسعار النفط، وهو أمر متوقع حدوثه على غرار ما حدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، من شأنه إطالة المدة التي تسبق استنفاد الاحتياطات المالية الوقائية في كلا السيناريوهين.

وهو السعر المطلوب لتحقيق توازن الموازنة عند مستويات الإنفاق الجارية – في السنوات الأخيرة، وتتسأ أكبر مخاطر المالية العامة من الانخفاض المستمر في أسعار النفط (انظر الشكل البياني ٥).

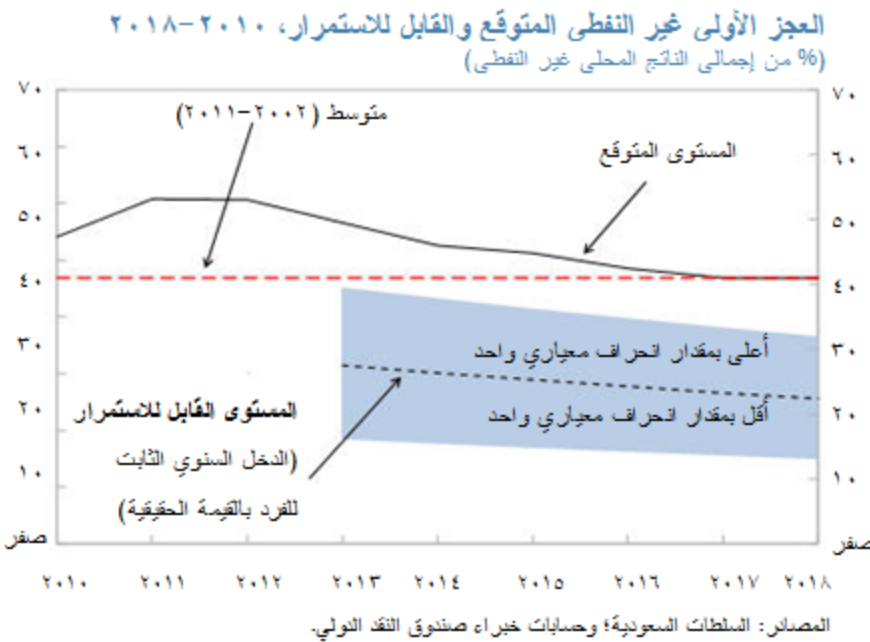
٣٦- وعلى هذه الخلفية، هناك ثلاث أولويات لسياسة المالية العامة. فإلى جانب إدارة الطلب الكلي على المدى القريب (راجع الفقرة ٣١)، يجب أن تقوم سياسة المالية العامة بالحد من تقلبات الإيرادات النفطية لضمان عدم إجراء عمليات تصحيح مفاجئة ومسايرة للاتجاهات الدورية في النفقات الحكومية المخططة نتيجة التقلبات في أسعار النفط. وعلى المدى الأطول، هناك أولوية ثالثة وهي ضمان استفادة الأجيال القادمة والحالية من الإيرادات النفطية المحققة، سواء من خلال المدخرات المالية أو كفاءة الاستثمار الحكومي الذي يدعم النمو الأقوى في المستقبل.

المملكة العربية السعودية: أرصدة المالية العامة، ٢٠٠٦-٢٠١٣

(توقعات)	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الرصيد الكلي								
% من إجمالي الناتج المحلي	٧,١	١٢,٤	١١,٢	٣,٦	٥,٤-	٢٩,٨	١١,٨	٢٠,٨
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	١٣,٠	٢٤,٤	٢٢,٧	٦,٥	٩,١-	٦٦,٢	٢٣,٦	٤٢,٠
الرصيد الأولي غير النفطي								
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٥٦,٦-	٦٠,٦-	٦٠,٩-	٥٤,١-	٥٤,٢-	٤٧,١-	٤٩,١-	٤٢,٥-
الرصيد الهيكلي								
% من إجمالي الناتج المحلي	٠,٤	٣,٣-	٤,٠-	١,٠	٤,٩	٤,٢	١,٦	٠,٦
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٠,٧	٦,٦-	٨,١-	١,٨	٨,٢	٩,٣	٣,٢	١,٢
بنود للتذكرة								
الإيراد النفطي الهيكلي								
% من إجمالي الناتج المحلي	٣١,١	٢٧,٣	٢٦,٠	٣١,٤	٣٧,٣	٢٤,٨	٢٥,٩	٢٢,٦
سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)	١٠٠,١	١٠٥,٠	١٠٤,٠	٧٩,٠	٦١,٨	٩٧,٠	٧١,١	٦٤,٣
سعر النفط في الأجل الطويل	٨٩,٥	٨١,٥	٧٢,٥	٦٧,٣	٦٢,٤	٤٩,٩	٤١,٦	٣٣,٧

المصادر: السلطات السعودية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

٣٧- أشار خبراء الصندوق إلى أن مفهوم الرصيد الهيكلي للموازنة سيكون مفيدا كوسيلة للحد من تقلبات الإيرادات النفطية. والرصيد الهيكلي للموازنة هو مقياس لمركز المالية العامة الأساسي بعد استبعاد تقلبات الإيرادات النفطية (الناشئة عن التقلبات المؤقتة في الأسعار أو الناتج).^٨ واستنادا إلى هذا المفهوم، حققت السلطات



في المتوسط رصيد هيكلي ضئيل موجب (٣,١%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) منذ ٢٠٠٦.^٩ ويعني تحقيق رصيد هيكلي يقارب الصفر، حسب التوقعات في ٢٠١٣، أن النفقات الحكومية تتسق مع الاتجاه الأساسي للإيرادات النفطية وهو هدف معقول في المدى القريب نظرا لأن الاحتياطات المالية الوقائية

قد أعدت بالفعل (الجدول النصي). ومع توقع تراجع أسعار النفط وحجم الإنتاج في الأجل المتوسط، فإن تحقيق رصيد هيكلي مقداره صفر يعني تباطؤ وتيرة إنفاق المالية العامة، على النحو الوارد في السيناريو الأساسي. ومن المتوقع ثبات الإنفاق الحقيقي في الأجل المتوسط نتيجة تراجع الارتفاع الكبير في الإنفاق الرأسمالي الذي يُتوقع أن ينخفض بمقدار نقطتين مؤبنتين من إجمالي الناتج المحلي، واحتواء فاتورة الأجور التي يُتوقع أن تظل ثابتة بالقيمة الحقيقية. ويعني ذلك تصحيح العجز غير النفطي الذي يقارب ١٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨. وبمرور الوقت، فإن استهداف رصيد هيكلي موجب للموازنة (وهو ما يعني انخفاض العجز غير النفطي بقدر أكبر في الأجل المتوسط) من شأنه زيادة المدخرات اللازمة لأغراض تحقيق العدالة بين الأجيال. وفي الوقت الحاضر، يفوق العجز الأولي غير النفطي إلى حد كبير مستواه القابل للاستمرار حسب

^٨ راجع تقرير القضايا المختارة بعنوان "Assessing Fiscal Policy and Fiscal Risks in Saudi Arabia".

^٩ لحساب هذا الرصيد، تُقدر الإيرادات الهيكلية بافتراض أن سعر النفط على المدى الطويل هو متوسط سعره على مدى خمس سنوات سابقة. ويحسب الناتج النفطي على المدى الطويل بالمتوسط المتحرك على مدى ثلاث سنوات بما فيها السنة الحالية. ثم يُحسب الرصيد الهيكلي بطرح مجموع النفقات من الإيرادات الهيكلية.

التقديرات المستمدة من نموذج يأخذ في الاعتبار المدخرات التي تجب مراكمتها لتمويل الإنفاق الحكومي عند نضوب الاحتياطيّات النفطية.^{١٠}

٣٨- أوصى خبراء الصندوق باتخاذ عدد من التدابير على مستوى السياسات لضمان مواصلة تخفيض عجز الموازنة في ٢٠١٨ وما بعدها. وتتضمن هذه التدابير: (١) مواصلة وضع قيود محكمة على الرواتب والأجور؛ و(٢) تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية (ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة) بما يتماشى مع زيادة حجم الاقتصاد غير النفطي؛ و(٣) رفع أسعار الطاقة المحلية تدريجياً مع مرور الوقت؛ و(٤) ضمان جودة الإنفاق وكفاءته، بما في ذلك عن طريق الاهتمام الوثيق بالنتائج التي يتم تحقيقها في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية لضمان تحقيق أهداف هذا الإنفاق. وقد توقعت السلطات انخفاض عجز المالية العامة غير النفطي مع مرور الوقت كلما انخفضت الاستثمارات الكبيرة في قطاع البنية التحتية. وإلى جانب الإنفاق على التعليم، فإن هذه الاستثمارات من شأنها تعزيز آفاق النمو في القطاع الخاص غير النفطي.

٣٩- يمكن لإصلاحات المالية العامة مواصلة تطوير عمليات إدارة الموازنة وضمان جودة الإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الإنمائية. وقد تم تعزيز إدارة المالية العامة على مدى العقد الماضي، وانخفضت تقلبات الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، تجاوز الإنفاق (الرأسمالي والجاري) باستمرار المبالغ المدرجة في الموازنة بهامش كبير – ٢٦% في المتوسط منذ ٢٠٠٦. وقد أشار خبراء الصندوق إلى أنه رغم أن النظام الحالي لديه ميزة بناء احتياطيّات وقائية للإنفاق ضمن عملية الميزانية، فإنه يقلل من محتوى المعلومات في الموازنة الأولية، ويجعل تخطيط الإنفاق أكثر صعوبة، ويزيد من مخاطر عدم كفاءة الإنفاق. وبالتالي، يمكن النظر في الانتقال إلى إطار إعداد الموازنة حيث يتم تحديد اعتمادات الإنفاق استناداً إلى الهدف العام للرصيد الهيكلي الذي يتم تحديده استناداً إلى أهداف المالية العامة في الأمد الأطول. وقد رأت السلطات أن هذا الإطار يمكن أن يكون مفيداً، لكنها أكدت على الحاجة إلى المرونة في ظل عدم اليقين الشديد الذي يحيط بأسعار النفط في الأجل الطويل.

^{١٠} يُقدَّر مستوى العجز الأولي غير النفطي القابل للاستمرار من خلال (١) إعداد توقعات الإيرادات النفطية استناداً إلى الاحتياطيّات المثبتة ومسار مفترض لأسعار النفط في المستقبل، و(٢) حساب الدخل السنوي الثابت للفرد بالقيمة الحقيقية الذي يمكن اشتقاقه من استثمار الإيرادات النفطية. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن مستوى العجز الأولي غير النفطي القابل للاستمرار هو ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠١٣. ومن شأن ارتفاع (انخفاض) أسعار النفط أن يسهم في زيادة (انخفاض) العجز الأولي غير النفطي.

٤٠- أكد الخبراء على فوائد وضع إطار رسمي للموازنة في الأجل المتوسط، وإنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، ونشر بيانات المالية العامة وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. ومن شأن ذلك زيادة دمج خطة التنمية الوطنية الخمسية في عملية تخطيط الموازنة السنوية، ودراسة أثر التزامات السنة الحالية في سياق متعدد السنوات، وتحديد مخاطر المالية العامة على كل من الإيرادات والنفقات. ولدعم هذا الإطار وتعزيز الرقابة على الوزارات المنفقة، من المهم التطبيق المخطط لنظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS). ومن شأن إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية في وزارة المالية أن يسهم أيضاً في ربط سياسات الموازنة بالأهداف الاقتصادية الكلية وفي تعميق فهم كيفية تأثير قرارات المالية العامة على الاقتصاد الحقيقي. وأخيراً، يمكن المساهمة في وضع خطط المالية العامة وشفافيتها من خلال إنتاج ونشر البيانات بما يتسق مع المعايير الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وأشارت السلطات إلى أنها كانت تعمل على تعزيز الإدارة المالية العامة من خلال تطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية، وإلى أنها كانت تتجه إلى تنفيذ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ عن طريق الحصول على المساعدة الفنية من الصندوق.

٤١- اتخاذ إجراءات مبكرة لمعالجة النقص في تمويل المعاشات قد يساعد على تقليل مخاطر المالية العامة في المستقبل. وقد أوضحت المناقشات مع الهيئتين الرئيسيتين للمعاشات - الصندوق العام للتقاعد (PPF) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI) - عدم كفاية المساهمات لتمويل مزايا التقاعد بالكامل على أساس فردي. ورغم أن العوامل الديمغرافية المواتية ستغطي هذا النقص لسنوات عديدة، فإنه سيتحول في نهاية الأمر إلى تكلفة مالية. والدرس المستفاد من الوضع شديد الصعوبة الذي يسود العديد من البلدان الصناعية حالياً هو أنه من الأفضل بكثير معالجة هذه القضايا المتعلقة بمعاشات التقاعد في مرحلة مبكرة وقبل أن يقترب السكان صغار السن حالياً من سن التقاعد.

الإحصاءات الاقتصادية

٤٢- تم إحراز تقدم كبير في مجال تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية وتوافرها. وتحديداً، نشرت السلطات بيانات الحسابات القومية المنقحة وبيانات مؤشر أسعار المستهلكين بعد تغيير سنة الأساس، كما نشرت بيانات وضع الاستثمار الدولي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وتعمل على تحسين تغطية بيانات التدفقات المالية في ميزان المدفوعات، وقدمت مؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي (رغم عدم نشرها حتى الآن). ورغم أنها إنجازات مهمة، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في مجالات إحصاءات مالية الحكومة، والحسابات القومية،

وسوق العمل، وسوق العقارات، وكذلك في مجال تنفيذ خطة العمل المتفق عليها مع بعثة المساعدة الفنية الموفدة مؤخرا حول المعايير الخاصة لنشر البيانات التي وضعها صندوق النقد الدولي.

تقييم خبراء الصندوق

٤٣- يحقق الاقتصاد نموا قويا، والآفاق إيجابية، والمخاطر متوازنة بوجه عام. وقد كانت المملكة العربية السعودية من أفضل الاقتصادات أداءً ضمن مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٣، يُتوقع أن يحقق القطاع الخاص غير النفطي معدل نمو قوي، رغم أن انخفاض الناتج النفطي وتباطؤ وتيرة الإنفاق المالي من المتوقع أن يؤديان إلى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي ليصل إلى ٤% مقابل ٥,١% في ٢٠١٢. وقد ارتفع معدل التضخم منذ منتصف ٢٠١٢، مدفوعا إلى حد كبير بارتفاع أسعار الغذاء. والمخاطر التي تواجه آفاق النمو تتسم بالتوازن وتتركز حول آفاق سوق النفط ونجاح برنامج الإصلاح المحلي الذي تنفذه الحكومة حاليا.

٤٤- وتقوم المملكة العربية السعودية بدور نظامي في سوق النفط العالمية لتعزيز الاستقرار. وتمشيا مع هذا الدور، قامت المملكة بزيادة إنتاج النفط في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، مما يساعد على وقاية النمو العالمي من التأثير سلبا بالاضطرابات التي أصابت إمدادات النفط في البلدان الأخرى. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، تقدم المملكة مساعدات مالية سخية، كما أن التحويلات الكبيرة من المغتربين العاملين فيها تمثل مصدرا مهما لتدفقات الدخل إلى بلدان المنطقة وبلدان جنوب آسيا.

٤٥- ويمثل الشباب نسبة كبيرة من سكان المملكة، وسوف تظل أعدادهم تتزايد بوتيرة متسارعة في السنوات القادمة. ومع بلوغ هؤلاء الشباب ممن ينالون قسطا متزايدا من التعليم سن العمل، تبرز فرصة كبيرة لمواصلة تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة. وبالطبع، ستكون هناك تحديات أيضا من حيث توفير فرص العمل، ومعالجة احتياجات الإسكان، والحد من الطلب على الموارد الطبيعية للبلاد. وهناك إصلاحات جارية لمعالجة بعض هذه التحديات والحفاظ على قوة النمو في القطاع الخاص مع تباطؤ الإنفاق الحكومي، بما في ذلك في مجالات توفير فرص العمل، والإسكان، وتطوير البنية التحتية، وزيادة التمويل، ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤٦- ويدعم خبراء الصندوق المبادرات الرامية إلى زيادة تنافسية العمالة السعودية في القطاع الخاص، لكن يجب تنفيذ هذه المبادرات بعناية وبالتنسيق مع السياسات الأخرى. والاستثمارات في التعليم كافية لتعزيز مهارات سكان السعودية، لكن يتعين متابعة جودة التعليم بعناية، في الوقت الذي توضع فيه سياسات سوق العمل

لزيادة فرص العمل المتاحة للمواطنين السعوديين (بما في ذلك النساء) في القطاع الخاص. وقد تسهم المشاورات مع أرباب العمل في القطاع الخاص في الحد من تأثير إصلاحات سوق العمل على الاقتصاد الكلي. وقد تؤدي التغييرات في توافر العمالة الأجنبية إلى اختناقات، وسوف يتعين التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم الحد من اعتماد الاقتصاد على وظائف القطاع العام.

٤٧- وتتبع المملكة العربية السعودية سياسات تهدف إلى احتواء النمو في الطلب المحلي على الطاقة وإيجاد مصادر طاقة بديلة. ونظراً لأن المملكة من البلدان التي تشهد أعلى مستويات استهلاك الفرد للطاقة في العالم، فإنها تتبع عدداً من السياسات التي تهدف إلى تحسين الحفاظ على الطاقة وتطوير إنتاج الغاز والطاقة الشمسية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تعديل بالزيادة في أسعار الطاقة بمرور الوقت للحد من نمو الاستهلاك. ومن الضروري ألا تتأثر الفئات ذات الدخل المنخفض بهذه التعديلات، ويجب اتخاذ تدابير لتعويضها عن ارتفاع الأسعار. ومن شأن اتباع منهج تدريجي أن يوفر للشركات الوقت اللازم لضبط هيكل تكاليفها والحفاظ على قدرتها التنافسية.

٤٨- يجب أن تظل سياسات الاقتصاد الكلي متنبهة لأي دلائل على فورة النشاط الاقتصادي. وتبدو سياسة المالية العامة مهيأة بما يكفي لإبطاء معدل نمو الإنفاق هذا العام، وهو ما سيساعد على احتواء ضغوط الطلب. وتبدو أوضاع سياسة السلامة الاحترازية الكلية ملائمة في الوقت الحالي. وفي حالة ظهور أي بوادر لضغوط تضخمية، سيتعين حينها إبطاء تنفيذ مشروعات الإنفاق الرأسمالي أو تشديد سياسة السلامة الاحترازية الكلية، أو كليهما. ويُتوقع انخفاض عجز المالية العامة غير النفطية في الأجل المتوسط بسبب التراجع التدريجي في الإنفاق على البنية التحتية، لكن سيلزم اتخاذ تدابير على مستوى السياسات المعنية بالإيرادات والنفقات للمضي في تعزيز مركز المالية العامة وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.

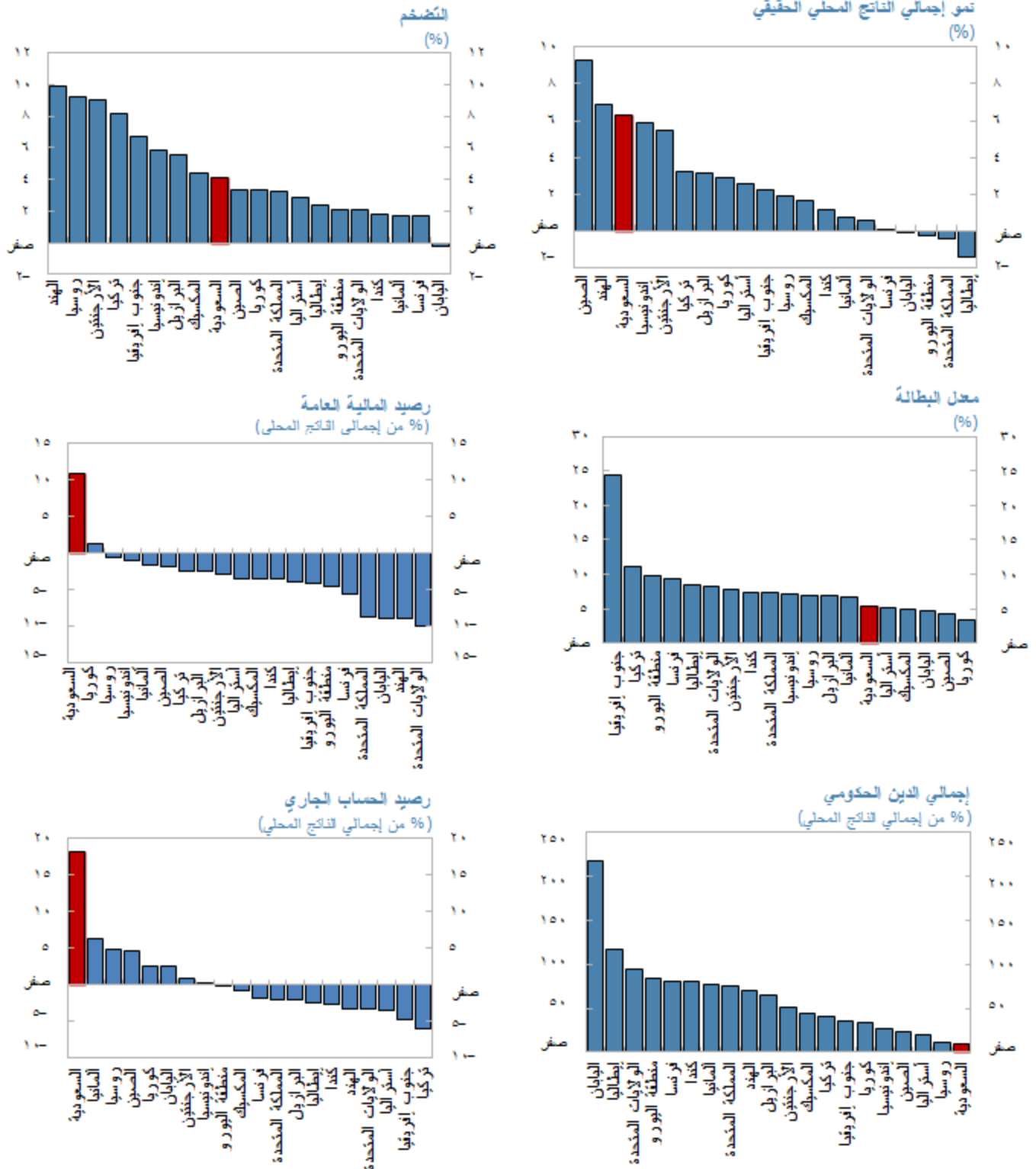
٤٩- وينبغي أن تظل التدابير الهادفة إلى تطوير النظام المالي متسقة مع الإصلاحات الجارية لتعزيز تنظيم القطاع المالي والرقابة عليه. وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل البلدان التي نفذت معايير بازل ٣ لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الذي لا يزال يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والسيولة والربحية. ومع إقرار قانون الرهن العقاري، يتم وضع الإطار التنظيمي والرقابي اللازم لدخول المؤسسات غير المصرفية إلى السوق. وسوف يتعين مواصلة العمل على وضع مؤشر موثوق لأسعار المساكن مما يساعد على رصد التطورات في قطاع الإسكان عند زيادة الانكشاف لمخاطر سوق العقارات.

٥٠- نظرا لقوة مركز المالية العامة، أصبح الوقت ملائما الآن للنظر في إصلاحات المالية العامة التي من شأنها زيادة تطوير نظام إدارة الموازنة وضمان جودة الإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الإنمائية. ونظرا لتعزيز إدارة المالية العامة خلال العقد الماضي، تم الحد من تقلبات الإنفاق الحكومي. ويمكن مواصلة تعزيز عملية الموازنة بالتحول إلى إطار للموازنة متوسط الأجل مما يؤدي إلى زيادة دمج خطط التنمية الوطنية الخمسية وتحديد اعتمادات الإنفاق استنادا إلى تقدير أسعار النفط في الأجل الطويل. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز اتساق الموازنة مع أهداف الاقتصاد الكلي وتحسين تخطيط الإنفاق. ويمكن دعم ذلك من خلال إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، وتطبيق "نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية"، ونشر بيانات المالية العامة وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.

٥١- وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية وتوافرها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم، لا سيما في مجالات إحصاءات مالية الحكومة، والحسابات القومية، وسوق العمل وسوق العقارات. وهناك هدف مهم وقابل للتحقيق يتمثل في مواصلة العمل على الاشتراك في المعايير الخاصة لنشر البيانات التي وضعها صندوق النقد الدولي.

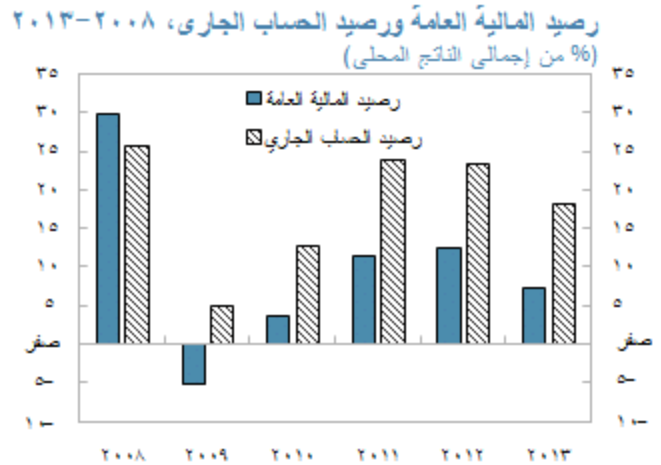
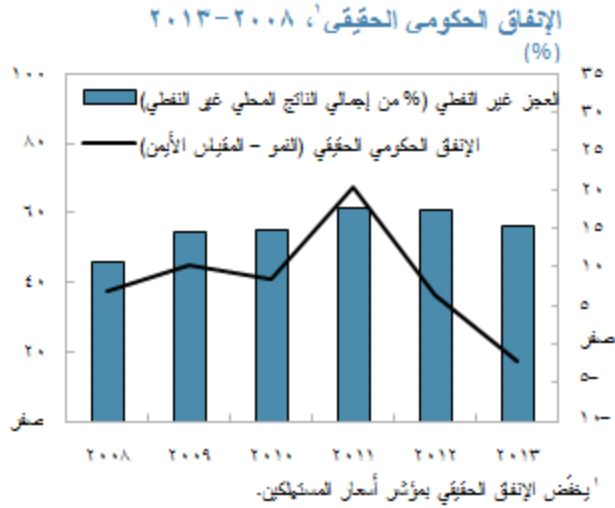
٥٢- ويوصى بإجراء المشاورات القادمة للمادة الرابعة بعد مرور ١٢ شهرا على النحو المعتاد.

الشكل البياني ١: المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين: مؤشرات اقتصادية مختارة، متوسطات ٢٠٠٨-٢٠١٢

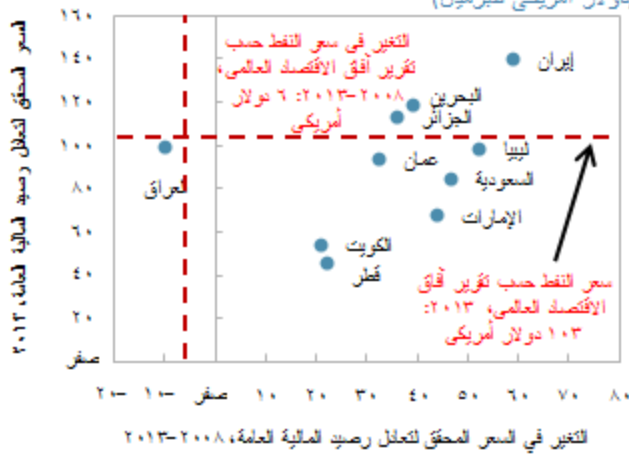


المصادر: السلطات السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

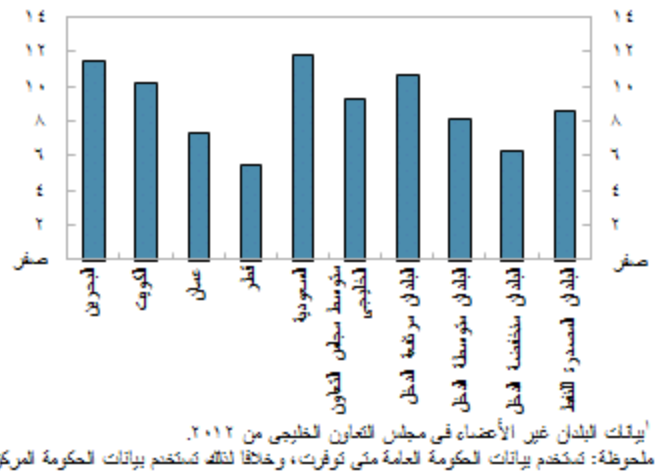
الشكل البياني ٣: قطاع المالية العامة والقطاع الخارجي



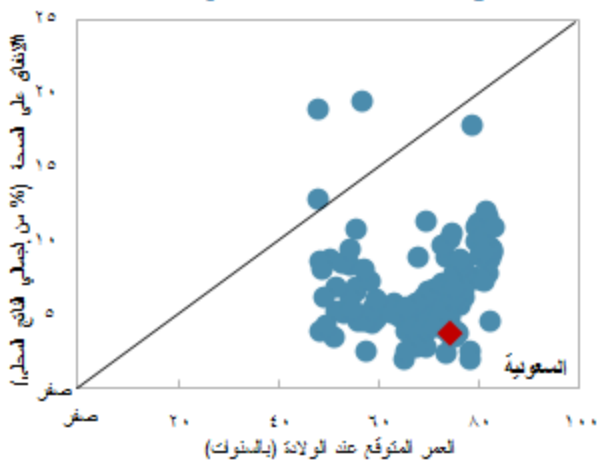
سعر النفط المحقق لتعادل رصيد المالية العامة، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (دولار أمريكي للبرميل)



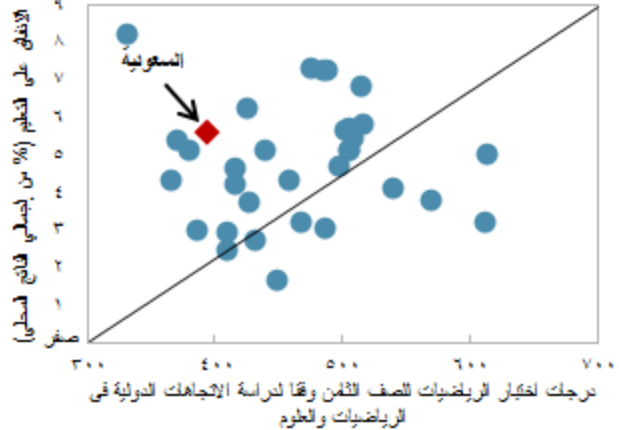
فاتورة الأجور % من إجمالي الناتج المحلي المحلي الكلي، ٢٠١٢ (المتوسطات حسب مستوى الدخل)



الإتفاق على الصحة مقابل العمر المتوقع، ٢٠١١



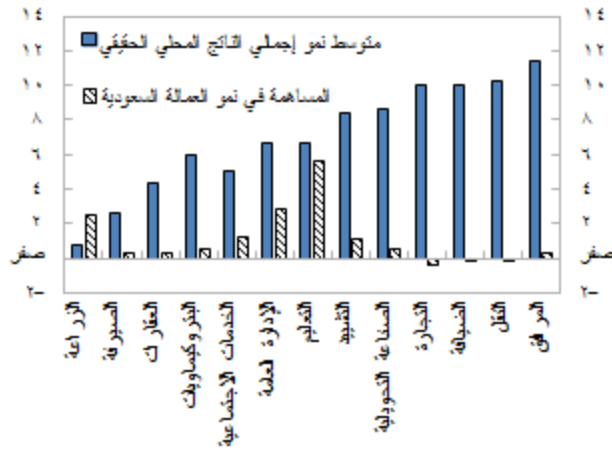
الإتفاق على التعليم مقابل درجات اختبار الرياضيات لنصف الثامن وفقًا لدراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم، ٢٠١١



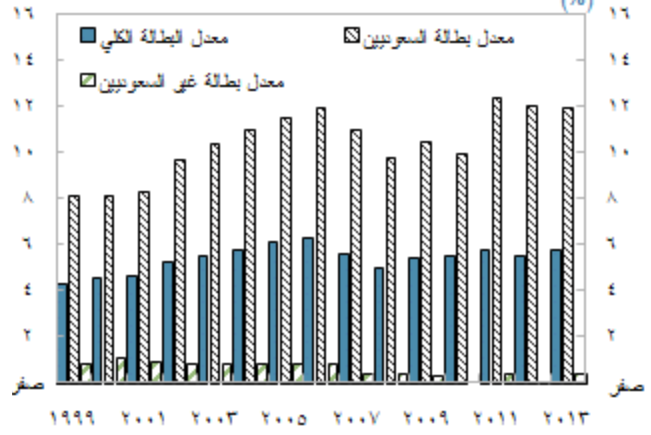
المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والسلطات السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤: مؤشرات سوق العمل والتعليم

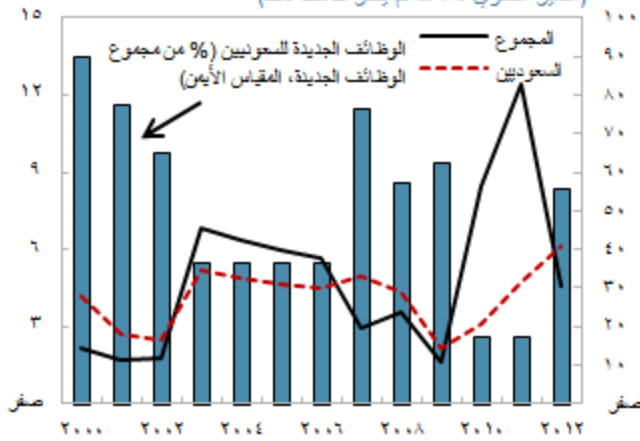
نمو العمالة ونمو إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع، ٢٠٠٩-٢٠١٢ (%)



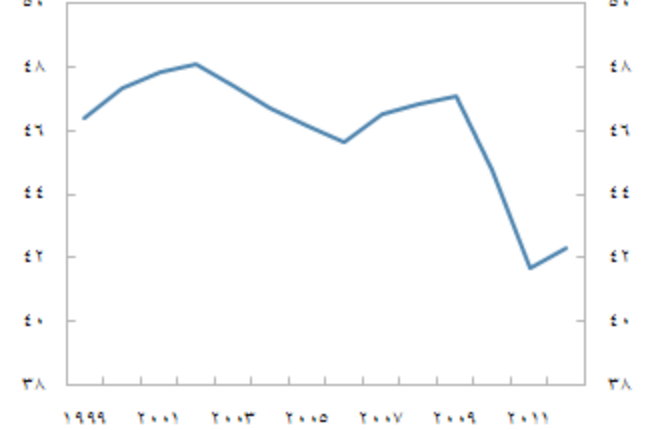
معدل البطالة، ١٩٩٩-٢٠١٣ (%)



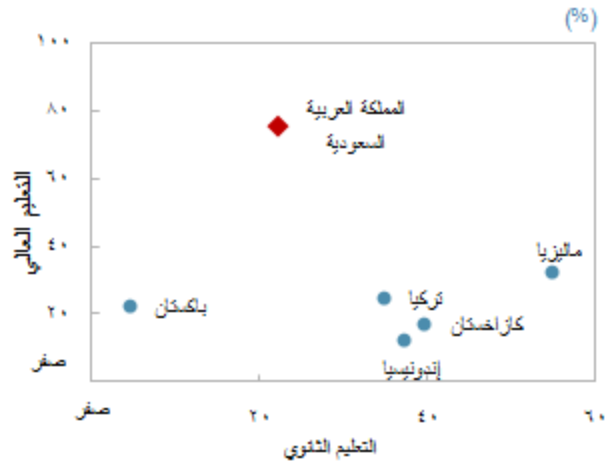
معدل نمو العمالة، ٢٠٠٠-٢٠١٢ (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



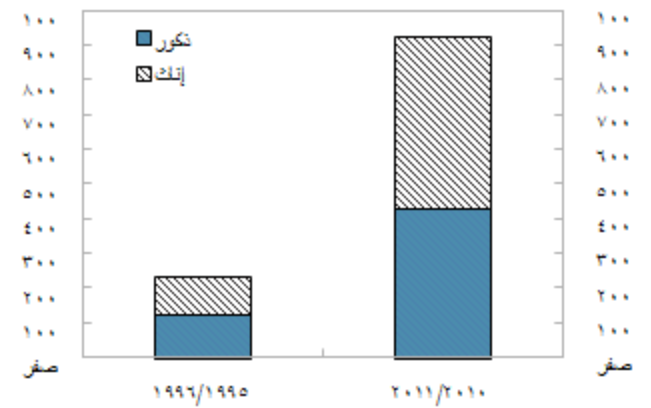
العمالة (السعودية، ١٩٩٩-٢٠١٢ (% من مجموع العمالة)



البطالة بين الإناث حسب مستويات التعليم، ٢٠٠٨ (%)

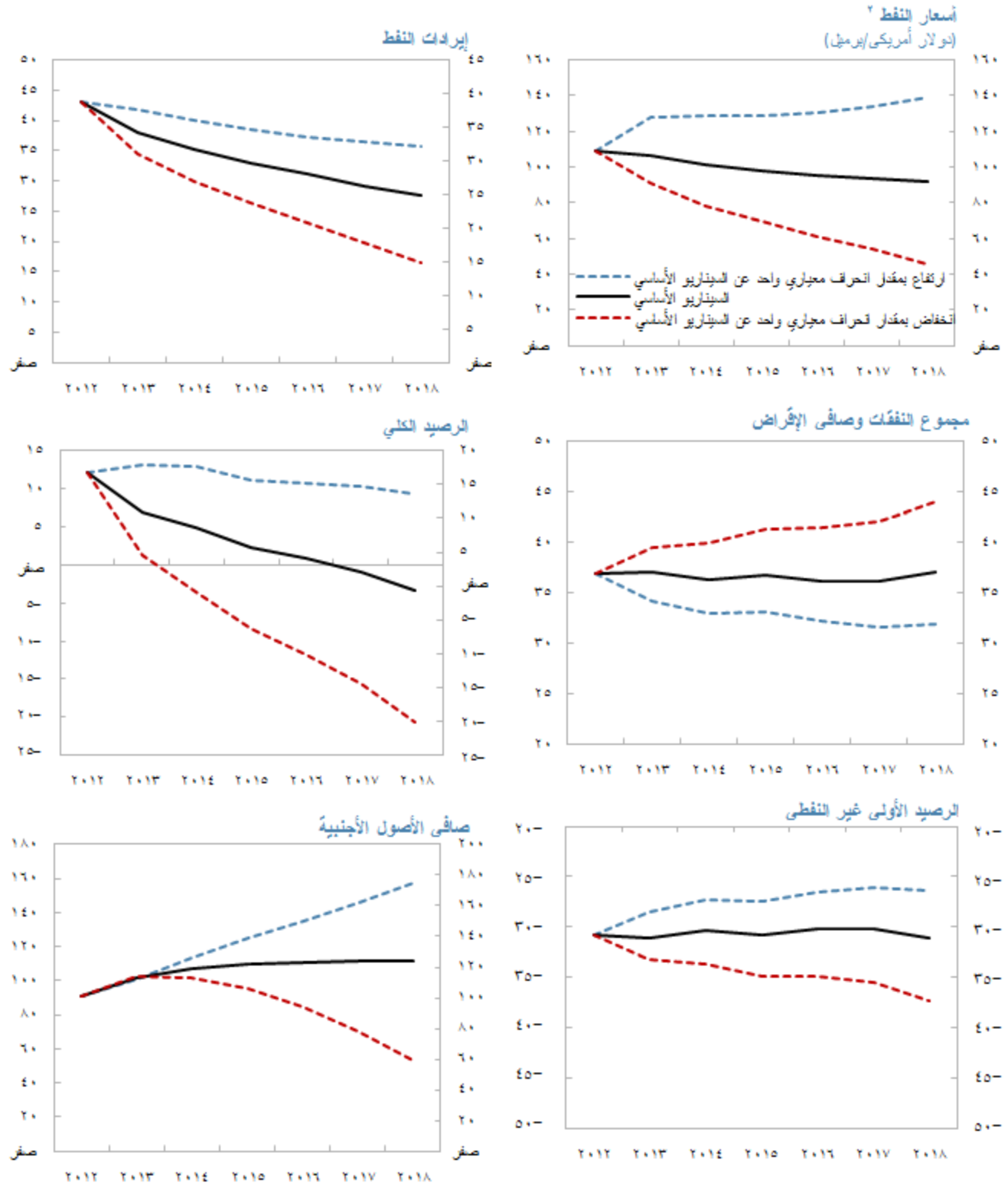


الإلتحاق بالتعليم العالي المطنى حسب نوع الجنس، ٢٠١٠/٢٠١١ و ١٩٩٥/١٩٩٦ (بالآلف)



المصادر: السلطات السعودية؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ ونشرة بحث القوى العاملة؛ ومؤشرات التنمية الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. بيانات عام ٢٠١٣ حتى نهاية مارس.

الشكل البياني ٥: أثر أسعار النفط على أرصدة المالية العامة^١، ٢٠١٢-٢٠١٨



المصادر: السلطات السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ في حالة افتراض عدم اتخاذ أي إجراء على صعيد سياسة المالية العامة، فإن الاختلافات في نسب الإنفاق والرصيد غير النفطي تكون مدفوعة بآثر انخفاض أسعار النفط على إجمالي الناتج المحلي الاسمي.
^٢ نطاقات الانحراف المعياري تقوم على فترة ثقة بنسبة ٦٨% مستمدة من عقود خيار النفط من نوع غرب تكساس الوسيط وخام برنت في ٣٠ مايو ٢٠١٣.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٨

التوقعات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الدخل القومي والأسعار									
١٠,١	١٠,٠	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٤	٩,٨	٩,٣	٨,٢	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا) ^١
٩١,٧	٩٣,٣	٩٥,٥	٩٨,٢	١٠١,٧	١٠٦,٨	١٠٩,٥	١٠٧,١	٧٧,٦	متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي للبرميل) ^٢
٣٢٨٩	٣١٣١	٢٩٩٣	٢٨٧٣	٢٧٦٨	٢٦٩٤	٢٦٦٦	٢٥١١	١٩٧٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
٨٧٧	٨٣٥	٧٩٨	٧٦٦	٧٣٨	٧١٨	٧١١	٦٧٠	٥٢٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢٦٧٨٣	٢٦٠٠٩	٢٥٣٥٦	٢٤٨٢٤	٢٤٣٩٤	٢٤٢٤٧	٢٤٥٢٤	٢٣٥٩٩	١٩١١٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي للفرد (بالدولارات الأمريكية)
٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٠	٥,١	٨,٦	٧,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	٠,٩	٣,٣-	٥,٥	١١,٠	٠,٣	النفطي
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٥,٩	٥,٠	٧,٩	٩,٥	غير النفطي
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٥,٤	٨,٧	٧,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام
٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٦,٠	٦,٥	٤,٩	٧,٧	١٠,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٢,٩	٣,٧	٣,٨	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
القطاع الخارجي									
١,٥	٠,٩	٠,٣	٠,٦-	٢,٤-	٥,٤-	٦,٥	٤٥,٢	٣٠,٦	الصادرات (فوب)
١,٠-	١,٥-	٢,٠-	٢,٧-	٤,٥-	٧,٣-	٦,٢	٤٧,٦	٣٢,٠	النفطية
١٠,٣	١٠,٥	١٠,٤	٩,٩	٩,٨	٧,٢	٨,١	٣١,٣	٢٢,٧	غير النفطية
٥,٩	٥,٩	٥,٣	٥,١	٥,١	٦,٢	١٨,٢	٢٣,١	١١,٩	الواردات (فوب)
١١,٣	١١,٣	١١,٦	١٢,٩	١٥,١	١٨,١	٢٣,٢	٢٣,٧	١٢,٧	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣,٩	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٣,١	٢,٠-	٤,٦	٥,٦	١,١	حجم الصادرات
٤,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٥,٧	٦,٣	١٨,١	١٢,٦	٥,٣	حجم الواردات
٢,٢-	٢,٧-	٢,٧-	٣,١-	٣,٥-	٣,٩-	٢,٣	١٧,٣	١٧,٤	معدلات التبادل التجاري
النقود والائتمان									
...	٨,١	١٢,٠	١٩,٧	٢٢,٣	٧,٣	صافي الأصول الأجنبية
...	٨,٥	١٣,٥	٣٢,٢	٢٤,١	٦,٠	الائتمان للحكومة (صاف)
...	١٣,١	١٤,٣	١٦,٤	١٠,٦	٥,٧	الائتمان للقطاع الخاص
...	٥,٨	٦,٩	٢٤,٤	١,٤-	١٤,٧	الائتمان للمؤسسات العامة
...	١٠,١	١١,٤	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	النقود وشبه النقود (ن ٣)
...	٠,٩٢	٠,٦٩	٠,٧٤	سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة شهور (% سنويا)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
٣١,٤	٣٣,١	٣٥,٠	٣٦,٩	٣٩,١	٤١,٧	٤٦,٨	٤٤,٥	٣٧,٥	مالية الحكومة المركزية
٢٧,٦	٢٩,٢	٣١,١	٣٣,٠	٣٥,٢	٣٧,٩	٤٢,٩	٤١,٢	٣٣,٩	الإيرادات منها: النفطية

المملكة العربية السعودية

٣٤,٦	٣٣,٧	٣٣,٨	٣٤,٤	٣٣,٩	٣٤,٦	٣٤,٤	٣٣,٤	٣٤,٠	النفقات
٢٥,٠	٢٤,١	٢٤,٢	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٣,١	٢٢,٩	٢١,٩	٢٣,٠	النفقات الجارية
٩,٦	٩,٦	٩,٦	١٠,١	١٠,٧	١١,٥	١١,٥	١١,٤	١٠,٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٣,١-	٠,٥-	١,٢	٢,٥	٥,٢	٧,١	١٢,٤	١١,٢	٣,٦	صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)
٣٠,٧-	٢٩,٨-	٢٩,٩-	٣٠,٥-	٣٠,٠-	٣٠,٧-	٣٠,٦-	٣٠,٠-	٣٠,٤-	ما عدا الإيرادات النفطية
٤٦,٩-	٤٦,٩-	٤٨,٥-	٥١,٢-	٥٢,٦-	٥٦,٦-	٦٠,٦-	٦٠,٩-	٥٤,١-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢,٤	٢,٢	١,٩	٢,٤	٢,٨	٣,٣	٣,٧	٥,٤	٨,٥	إجمالي الدين المحلي على الحكومة المركزية
									بنود للذكورة:
٩٧٩,٧	٩٣٠,٠	٨٨٥,١	٨٤١,٤	٧٩٠,٩	٧٢٩,٣	٦٤٧,٦	٥٣٥,٢	٤٤٠,٤	صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٣٧,٨	٣٧,٨	٣٨,٠	٣٨,٢	٣٧,٧	٣٦,٥	٣٤,١	٢٩,٨	٢٦,٧	بشهور الواردات من السلع والخدمات ^٣
٢٢,٤	٢٢,٢	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٤	٢١,٠	١٩,٩	١٧,٩	١٨,٥	واردات السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
...	٨٧,٥	٨٣,٩	٨٥,٩	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (١٠٠=٢٠٠٠)
٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي
٣٢,٧	٣٢,١	٣١,٥	٣٠,٩	٣٠,٣	٢٩,٦	٢٩,٠	٢٨,٤	٢٧,٦	عدد السكان (بالملايين)
...	١٢,٠	١٢,١	١٢,٤	١٠,٠	معدل البطالة (للمواطنين، % من الإجمالي) ^٤
...	٦٨٠١	٦٤١٨	٦٦٢١	مؤشر السوق المالية السعودية (TASI)
المصادر: السلطات السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي									
١/ يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة									
٢/ يشمل المنتجات المكررة									
٣/ الاثنا عشر شهرا القادمة									
٤/ مشاهدات عام ٢٠١٣ تتعلق بنتائج الربع الأول.									

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٠-٢٠١٨

التوقعات						الموازنة	الموازنة				
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
(بمليارات الريالات السعودية)											
١٠٣٤,٢	١٠٣٧,٤	١٠٤٦,٥	١٠٦٠,٥	١٠٨٢,٠	١١٢٤,٧	٨٢٩,٠	١,٢٤٦,٦	٧٠٢,٠	١١١٧,٨	٧٤١,٦	الإيرادات
٩٠٧,٠	٩١٥,٧	٩٣٠,٠	٩٤٨,٦	٩٧٤,٤	١,٠٢٠,٢	٧٣٣,٣	١,١٤٤,٨	٦٢١,٠	١,٠٣٤,٤	٦٧٠,٣	النفطية
١٢٧,٢	١٢١,٧	١١٦,٥	١١١,٩	١٠٧,٥	١٠٤,٤	٩٥,٧	١٠١,٨	٨١,٠	٨٣,٤	٧١,٤	غير النفطية
٤٦,١	٤٣,٤	٤٠,٩	٣٨,٧	٣٦,٧	٣٥,٠	٢٦,٩	٣٤,٠	٢٢,٨	٢٦,٨	٢١,٨	الضرائب
١٨,٤	١٧,٠	١٥,٧	١٤,٥	١٣,٤	١٢,٦	٨,٣	١٢,٥	٧,٠	٩,٥	٧,١	الضرائب على الدخل والأرباح
٢٧,٧	٢٦,٥	٢٥,٢	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٢,٤	١٨,٧	٢١,٥	١٥,٨	١٧,٣	١٤,٧	الضرائب على التجارة الدولية
٨١,١	٧٨,٢	٧٥,٦	٧٣,٢	٧٠,٩	٦٩,٥	٦٨,٧	٦٧,٧	٥٨,٢	٥٦,٧	٤٩,٦	إيرادات أخرى
٢٣,٨	٢٣,٠	٢٢,٢	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٠	١٧,٤	٢٠,٣	١٤,٨	١٨,٦	١٥,٧	إيرادات غير ضريبية ^١
٤٤,١	٤٢,٧	٤١,٤	٤٠,٢	٣٩,١	٣٨,٠	٣٩,٥	٣٧,٥	٣٣,٤	٣٣,١	٣٠,٩	رسوم وأتعاب ^٢
١٣,٢	١٢,٥	١٢,٠	١١,٥	١١,١	١١,٥	١١,٨	٩,٩	١٠,٠	٤,٩	٢,٩	دخل الاستثمار
١,١٣٦,٧	١,٠٥٤,٢	١,٠١٠,٩	٩٨٧,٤	٩٣٩,١	٩٣٢,١	٨٢١,٠	٩١٧,١	٦٩٤,٥	٨٣٧,٥	٦٧١,٠	النفقات
٨٢١,٠	٧٥٣,٦	٧٢٣,٦	٦٩٦,٥	٦٤٣,٧	٦٢٢,١	٥٣٦,٠	٦١١,٦	٤٧٢,٠	٥٥٠,٥	٤٥٥,٠	النفقات الجارية
٤٤٦,٢	٣٩٧,٩	٣٨٤,٥	٣٧١,٤	٣٣١,١	٣١٩,٣	٣٠٧,١	٣١٦,٧	٢٦٨,٥	٢٨٩,٠	٢٤٨,٤	تعويضات العاملين ^٣
٢٧٧,٢	٢٦٤,٠	٢٥٢,٣	٢٤٢,١	٢٣٣,٣	٢٢٧,١	١٨١,٨	٢١٨,٥	١٥٩,٠	٢١٧,٥	١٦٨,٦	مشتريات السلع والخدمات
١٨,٩	١٧,٣	١٥,٨	١٤,٣	١٢,٩	١٠,٦	١٠,٠	١٠,٥	٩,٣	٩,٥	٥,٩	الدعم ^٤
٧٤,٥	٧٠,٨	٦٧,٤	٦٤,٥	٦٢,٠	٦٠,٣	٢٩,٠	٥٨,٧	٢٨,٠	٢٥,٩	٢٠,٦	المزايا الاجتماعية ^٥
١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	٠,٩	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٧	المنح
٢,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٣	٣,٧	٧,٣	٦,١	٦,٤	٧,٨	١٠,٩	مدفوعات الفائدة
٣١٥,٧	٣٠٠,٦	٢٨٧,٣	٢٩٠,٩	٢٩٥,٤	٣١٠,٠	٢٨٥,٠	٣٠٥,٥	٢٢٢,٥	٢٨٧,٠	٢١٥,٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٣٠٥,٧	٢٩٠,٦	٢٧٧,٣	٢٨٠,٩	٢٨٥,٤	٣٠٠,٠	...	٢٦١,٧	...	٢٧٦,٢	١٩٨,٨	النفقات الرأسمالية المدرجة في الموازنة
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	...	٤٣,٨	...	١٠,٨	١٧,١	صندوق فائض الموازنة ^٦
٢١٣,٢	٢٨٣,٨	٣٢٢,٩	٣٦٤,٠	٤٣٨,٢	٥٠٢,٦	٢٩٣,٠	٦٣٥,٠	٢٣٠,٠	٥٦٧,٣	٢٨٦,٦	إجمالي رصيد التشغيل
١٠٢,٥-	١٦,٨-	٣٥,٦	٧٣,١	١٤٢,٨	١٩٢,٦	٨,٠	٣٢٩,٥	٧,٥	٢٨٠,٣	٧٠,٦	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)
(% من إجمالي الناتج المحلي)											
٣١,٤	٣٣,١	٣٥,٠	٣٦,٩	٣٩,١	٤١,٧	٣٠,٨	٤٦,٨	٢٦,٣	٤٤,٥	٣٧,٥	الإيرادات
٢٧,٦	٢٩,٢	٣١,١	٣٣,٠	٣٥,٢	٣٧,٩	٢٧,٢	٤٢,٩	٢٣,٣	٤١,٢	٣٣,٩	النفطية
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٣,٨	٣,٠	٣,٣	٣,٦	غير النفطية
٣٤,٦	٣٣,٧	٣٣,٨	٣٤,٤	٣٣,٩	٣٤,٦	٣٠,٥	٣٤,٤	٢٦,٠	٣٣,٤	٣٤,٠	النفقات

المملكة العربية السعودية

٢٥,٠	٢٤,١	٢٤,٢	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٣,١	١٩,٩	٢٢,٩	١٧,٧	٢١,٩	٢٣,٠	الجارية
١٣,٦	١٢,٧	١٢,٨	١٢,٩	١٢,٠	١١,٨	١١,٤	١١,٩	١٠,١	١١,٥	١٢,٦	تعويضات العاملين ^٣
٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٦,٧	٨,٢	٦,٠	٨,٧	٨,٥	مشتريات السلع والخدمات
٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٣	الدعم ^٤
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,١	٢,٢	١,١	١,٠	١,٠	المزايا الاجتماعية ^٥
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٦	مدفوعات الفائدة
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٤	٢,٧	العمليات والصيانة
٩,٦	٩,٦	٩,٦	١٠,١	١٠,٧	١١,٥	١٠,٦	١١,٥	٨,٣	١١,٤	١٠,٩	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٦,٥	٩,١	١٠,٨	١٢,٧	١٥,٨	١٨,٧	١٠,٩	٢٣,٨	٨,٦	٢٢,٦	١٤,٥	إجمالي رصيد التشغيل
٣,١-	٠,٥-	١,٢	٢,٥	٥,٢	٧,١	٠,٣	١٢,٤	٠,٣	١١,٢	٣,٦	صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)
٣٠,٧-	٢٩,٨-	٢٩,٩-	٣٠,٥-	٣٠,٠-	٣٠,٧-	٢٦,٩-	٣٠,٦-	٢٣,٠-	٣٠,٠-	٣٠,٤-	(النفطية ما عدا الإيرادات)
بنود التذكرة:											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد الكلي غير النفطي
١,٠٠٩,٥	٩٣٢,٥-	٨٩٤,٤-	٨٧٥,٥-	٨٣١,٦-	٨٢٧,٧-	٧٢٥,٤-	٨١٥,٣-	٦١٣,٥-	٧٥٤,٠-	٥٩٩,٦	الرصيد الأولي غير النفطي
١,٠١٩,٧	٩٤٢,٦-	٩٠٣,٨-	٨٨٤,٠-	٨٣٩,٣-	٨٣٥,٤-	...	٨١٩,٢-	...	٧٥١,١-	٥٩١,٦	الإيرادات غير النفطية ما عدا دخل الاستثمار/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٨	٦,٠	٦,٣	٥,٧	٦,٨	٥,٣	٦,٤	٦,٣	الرصيد الجاري
٢١٣,٢	٢٨٣,٨	٣٢٢,٩	٣٦٤,٠	٤٣٨,٢	٥٠٢,٦	...	٦٣٥,٠	...	٥٦٧,٣	٢٨٦,٦	الرصيد الأولي (ما عدا مدفوعات الفائدة)/إجمالي الناتج المحلي
٣,٠-	٠,٥-	١,٣	٢,٦	٥,٣	٧,٣	٠,٦	١٢,٦	٠,٥	١١,٥	٤,١	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤٦,٩-	٤٦,٩-	٤٨,٥-	٥١,٢-	٥٢,٦-	٥٦,٦-	...	٦٠,٦-	...	٦٠,٩-	٥٤,١-	الناتج المحلي غير النفطي
٢,٤	٢,٢	١,٩	٢,٤	٢,٨	٣,٣	...	٣,٧	...	٥,٤	٨,٥	إجمالي الدين المحلي/إجمالي الناتج المحلي
٣,٢٨٩	٣,١٣١	٢,٩٩٣	٢,٨٧٣	٢,٧٦٨	٢,٦٩٤	٢,٦٩٤	٢,٦٦٦	٢,٦٦٦	٢,٥١١	١,٩٧٦	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
٢,١٧٢	٢,٠١١	١,٨٦٢	١,٧٢٦	١,٥٩٧	١,٤٧٧	١,٤٧٧	١,٣٥١	١,٣٥١	١,٢٣٤	١,٠٩٤	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء الصندوق.

١ تشمل رسوم الاتصالات، ومكاتب البريد، والمياه، وحقوق استخدام الجو، وأتعب الهبوط، وترخيص الهاتف، والإقامة، وجوازات السفر.

٢ تشمل مساهمات الزكاة، والمبيعات الحكومية للممتلكات، والغرامات، وتأجير الممتلكات الحكومية، ومساهمات أصحاب العمل في بدلات إعانة الباحثين عن العمل

٣ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦

٤ تشمل دعم النوادي الاجتماعية والرياضية، والتعليم الخاص، والمستشفيات الخاصة، وأوجه الدعم الأخرى للقطاع الزراعي

٥ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن العمل (برنامج حافز)

٦ تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الصناديق المخصصة من الفوائض المتراكمة في السنوات السابقة في الموازنة.

الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠٠٦-٢٠١٢
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أولاً - موازنة الحكومة المركزية						
٤٦,٨	٤٤,٥	٣٧,٥	٣١,٧	٥٦,٥	٤١,٢	٤٨,١
الإيرادات						
٣٤,٤	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٧,١	٢٦,٧	٢٩,٥	٢٧,٣
النفقات						
١٢,٤	١١,٢	٣,٦	٥,٤-	٢٩,٨	١١,٨	٢٠,٨
الرصيد الكلي						
١٢,٦	١١,٥	٤,١	٤,٥-	٣٠,٧	١٣,١	٢٢,٨
الرصيد الأولي						
ثانياً - المؤسسات الحكومية المستقلة						
المؤسسة العامة للتقاعد						
٣,٣	١,٤	١,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٧	٢,٨
الإيرادات						
١,٧	١,٥	١,٩	٢,٠	١,٤	١,٧	١,٦
النفقات						
١,٧	٠,٢-	٠,٠	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٢
الرصيد الكلي						
١,٧	٠,٢-	٠,٠	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٢
الرصيد الأولي						
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
١,١	١,٠	١,٣	١,٢	١,٠	١,٥	١,٤
الإيرادات						
٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤
النفقات						
٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٦	١,٠	٠,٩
الرصيد الكلي						
ثالثاً - صندوق الاستثمارات العامة						
٠,٧	٠,٦	٠,٩	٠,٧	١,٠	١,٢	١,٤
الإيرادات						
٠,٢	٠,٢	٣,١	٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,١
النفقات						
٠,٥	٠,٤	٢,٢-	٠,١	٠,٦	١,٢	١,٤
الرصيد الكلي						
رابعاً - الحكومة العامة (= أولاً + ثانياً + ثالثاً)						
١٥,٠	١٢,٠	٢,١	٤,١-	٣١,٦	١٥,٠	٢٤,٤
الرصيد الكلي						
١٥,٣	١٢,٣	٢,٧	٣,٢-	٣٢,٥	١٦,٤	٢٦,٣
الرصيد الأولي						
بنود التذكرة: صافي الأصول (+)/الديون (-)						
٣,٧-	٥,٤-	٨,٥-	١٤,٠-	١٢,١-	١٧,١-	٢٥,٨-
١- الحكومة المركزية						
٣١,٤	٣١,٠	٣٨,٩	٤٢,٩	٣٢,٦	٤٦,٩	٤٢,٨
٢- المؤسسات الحكومية المستقلة						
١٧,٨	١٧,١	٢١,٣	٢٤,٠	١٨,١	٢٦,٦	٢٦,٣
منها: المؤسسة العامة للتقاعد						
١٣,٧	١٣,٩	١٧,٦	١٨,٩	١٤,٤	٢٠,٣	١٦,٥
منها: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
٩,٧	٨,٣	١٠,٠	١١,٢	٩,١	١٠,٧	٩,١
٣- صندوق الاستثمارات العامة						
٣٧,٥	٣٣,٩	٤٠,٤	٤٠,١	٢٩,٧	٤٠,٥	٢٦,٠
٤- الحكومة العامة (= ١ + ٢ + ٣)						
٥٧,٦	٤٧,٩	٥١,٠	٥٨,٠	٥٤,٠	٣٣,٠	٢٤,٢
٥- الودائع الحكومية المحتفظ بها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
٩٥,١	٨١,٨	٩١,٥	٩٨,١	٨٣,٦	٥٤,٣	٣٥,٧
٦- صافي الأصول (= ٤ + ٥)						

المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠١٠-٢٠١٨

(الدولارات بمليارات)

التوقعات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٩٨,٩	٩٤,٢	٩٢,٤	٩٩,٠	١١١,٨	١٢٩,٩	١٦٤,٨	١٥٨,٥	٦٦,٨	الحساب الجاري
١١,٣	١١,٣	١١,٦	١٢,٩	١٥,١	١٨,١	٢٣,٢	٢٣,٧	١٢,٧	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٧٠,١	١٧٥,٥	١٨٢,٥	١٩٠,٣	٢٠٠,٣	٢١٦,٧	٢٤٦,٦	٢٤٤,٨	١٥٣,٧	الميزان التجاري
٣٦٦,٦	٣٦١,٠	٣٥٧,٧	٣٥٦,٦	٣٥٨,٦	٣٦٧,٣	٣٨٨,٤	٣٦٤,٧	٢٥١,١	الصادرات
٢٧٨,٠	٢٨٠,٧	٢٨٥,١	٢٩٠,٨	٢٩٨,٧	٣١٢,٧	٣٣٧,٤	٣١٧,٦	٢١٥,٢	الصادرات النفطية
٨٨,٦	٨٠,٣	٧٢,٧	٦٥,٨	٥٩,٩	٥٤,٦	٥٠,٩	٤٧,١	٣٥,٩	صادرات أخرى
١٩٦,٥-	١٨٥,٥-	١٧٥,٢-	١٦٦,٣-	١٥٨,٣-	١٥٠,٦-	١٤١,٨-	١٢٠,٠-	٩٧,٤-	الواردات (قوب)
٨٤,٠-	٨٠,٠-	٧٦,٢-	٧٣,٠-	٦٩,٤-	٦٥,٨-	٦٢,٤-	٦٦,٥-	٦٦,١-	الخدمات
٢١,٠-	٢٠,٠-	١٩,٠-	١٨,٢-	١٧,٤-	١٦,٥-	١٥,٦-	١٣,٤-	١٠,٧-	النقل
١٣,١-	١٢,٥-	١١,٩-	١١,٤-	١٠,٨-	١٠,٢-	٩,٦-	٨,٨-	١٤,٤-	السياحة
٤٩,٩-	٤٧,٥-	٤٥,٣-	٤٣,٣-	٤١,٣-	٣٩,٢-	٣٧,٢-	٤٤,٣-	٤١,٠-	خدمات القطاع الخاص الأخرى
٥٨,٠	٤١,٥	٢٦,٤	١٩,٧	١٦,٥	١٢,٣	١١,٠	٩,٧	٧,٠	الدخل
٥٨,٦	٤٢,١	٢٧,١	٢٠,٣	١٧,١	١٢,٩	١١,٦	١٠,٣	٧,٧	منه: دخل الاستثمار ^١
٤٥,٢-	٤٢,٨-	٤٠,٤-	٣٨,٠-	٣٥,٦-	٣٣,٢-	٣٠,٤-	٢٩,٤-	٢٧,٩-	التحويلات الجارية
٤٣,٣-	٤٠,٩-	٣٨,٥-	٣٦,١-	٣٣,٧-	٣١,٣-	٢٨,٦-	٢٧,٦-	٢٦,٢-	منها: تحويلات العاملين
٧,٠-	٦,٧-	٦,٥-	٦,٥-	٦,٧-	٧,١-	٧,٩-	١٤,٤-	٢,٧	الحساب الرأسمالي والمالي (صاف)
٩,٦	٩,١	٨,٧	٨,٤	٨,١	٧,٩	٧,٨	١٢,٩	٢٥,٣	الاستثمار المباشر
٥,٤-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٧-	٤,٦-	٤,٤-	٤,٤-	٣,٤-	٣,٩-	في الخارج
١٥,٠	١٤,٣	١٣,٧	١٣,١	١٢,٦	١٢,٣	١٢,٢	١٦,٣	٢٩,٢	في الاقتصاد السعودي
٣,١-	٣,٠-	٢,٩-	٣,١-	٣,٤-	٣,٩-	٤,٧-	١٦,٠-	١٥,٢-	استثمارات الحافظة
٢,٥-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٨-	٣,٢-	٤,١-	١٥,٤-	١٦,٧-	أصول
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧-	١,٥	خصوم
١٣,٥-	١٢,٩-	١٢,٣-	١١,٨-	١١,٤-	١١,١-	١١,٠-	١١,٢-	٧,٥-	استثمارات أخرى
١٢,٧-	١٢,١-	١١,٥-	١١,١-	١٠,٧-	١٠,٤-	١٠,٣-	٧,٢-	٦,٥-	أصول
٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٤,٠-	١,٠-	خصوم
٤٢,٢-	٤٢,٥-	٤٢,٢-	٤١,٩-	٤٣,٥-	٤١,٢-	٤١,١-	٤٨,٢-	٣٤,٤-	صافي السهو والخطأ
٤٩,٧	٤٤,٩	٤٣,٧	٥٠,٥	٦١,٦	٨١,٧	١١٥,٨	٩٦,٠	٣٥,٠	الرصيد الكلي
٤٩,٧-	٤٤,٩-	٤٣,٧-	٥٠,٥-	٦١,٦-	٨١,٧-	١١٥,٨-	٩٦,٠-	٣٥,٠-	التمويل

المملكة العربية السعودية

التغيرات في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)								
٤٩,٧-	٤٤,٩-	٤٣,٧-	٥٠,٥-	٦١,٦-	٨١,٧-	١١٢,٥-	٩٣,١-	٣٥,١-
بنود التذكرة:								
إجمالي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي								
٩٨٠,٧	٩٣١,١	٨٨٦,١	٨٤٢,٥	٧٩١,٩	٧٣٠,٤	٦٤٨,٧	٥٣٦,٢	٤٤٣,٢
(محسوبا بشهور الواردات) ^٢								
٣٧,٨	٣٧,٩	٣٨,١	٣٨,٢	٣٧,٧	٣٦,٦	٣٤,١	٢٩,٩	٢٦,٩
سعر النفط حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي/برميل)								
٨٦,٠	٨٧,٥	٨٩,٥	٩٢,٠	٩٥,٤	١٠٠,١	١٠٥,٠	١٠٤,٠	٧٩,٠
متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل) ^٣								
٩١,٧	٩٣,٣	٩٥,٥	٩٨,٢	١٠١,٧	١٠٦,٨	١٠٩,٥	١٠٧,١	٧٧,٦
إنتاج النفط (مليون برميل/يوم)								
١٠,١	١٠,٠	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٤	٩,٨	٩,٣	٨,٢
صادرات النفط (مليون برميل/يوم)								
٨,٣	٨,٢	٨,٢	٨,١	٨,٠	٨,٠	٨,٤	٨,١	٧,٦
صادرات النفط/إجمالي الصادرات								
٧٥,٨	٧٧,٨	٧٩,٧	٨١,٥	٨٣,٣	٨٥,١	٨٦,٩	٨٧,١	٨٥,٧
الواردات/إجمالي الناتج المحلي								
٢٢,٤	٢٢,٢	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٤	٢١,٠	١٩,٩	١٧,٩	١٨,٥
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)								
٨٧٧,١	٨٣٥,٠	٧٩٨,١	٧٦٦,٠	٧٣٨,٠	٧١٨,٥	٧١١,٠	٦٦٩,٥	٥٢٦,٨

الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٠-٢٠١٤

التوقعات		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢٠١٤	٢٠١٣				
(بمليارات الريالات السعودية)					
٣,١٠١,٨	٢,٨٦٩,٦	٢,٥٦٢,٠	٢,١٤٠,٤	١,٧٤٩,٩	الأصول الأجنبية (صاف)
٢,٩٦٥,٧	٢,٧٣٤,٨	٢,٤٢٨,٦	٢,٠٠٧,١	١,٦٥١,٥	مؤسسة النقد العربي السعودي
١٣٦,١	١٣٤,٨	١٣٣,٤	١٣٣,٣	٩٨,٤	البنوك التجارية
٣٣٣,٤-	٣٥٤,٨-	٣١٦,٩-	١٣٥,٥-	١٨,٢-	الائتمان المحلي (صاف)
-	-	-	-	-	
١,٦٦٩,٦	١,٥٣٩,١	١,٣٥٥,٦	١,٠٢٥,٧	٨٢٦,٢-	صافي المطالبات على الحكومة
٢٩٤,٤	٢٣٥,٥	١٨١,٢	١٧٧,٨	١٨٢,٠	مطالبات على الحكومة
-	-	-	-	-	
١,٩٦٤,٠	١,٧٧٤,٧	١,٥٣٦,٨	١,٢٠٣,٥	١,٠٠٨,٣-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ١
٤٤,٨	٤٢,٣	٣٩,٦	٣١,٨	٣٢,٣	المطالبات على المؤسسات العامة
١,٢٩١,٤	١,١٤٢,٠	٩٩٩,١	٨٥٨,٤	٧٧٥,٨	المطالبات على القطاع الخاص
١,٧١٠,٢	١,٥٥٢,٧	١,٣٩٣,٨	١,٢٢٣,٦	١,٠٨٠,٤	النقود وشبه النقود (ن ٣)
٩٥١,٧	٨٥٧,١	٨٨٧,١	٧٦١,٠	٦٢٥,٦	النقود (ن ١)
١٦١,٣	١٤٥,٣	١٣٣,١	١١٩,٩	٩٥,٥	النقد المتداول خارج البنوك
٧٩٠,٤	٧١١,٨	٧٥٤,٠	٦٤١,١	٥٣٠,١	الودائع تحت الطلب
٧٥٨,٥	٦٩٥,٦	٥٠٦,٦	٤٦٢,٦	٤٥٤,٨	شبه النقود
٤٨٥,٧	٤٤٥,٥	٣٢٤,٤	٣٠٥,٤	٢٩٨,٣	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢٧٢,٨	٢٥٠,٢	١٨٢,٢	١٥٧,١	١٥٦,٥	الودائع شبه النقدية الأخرى
١,٠٥٨,٢	٩٦٢,٠	٨٥١,٣	٧٨١,٣	٦٥١,٤	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)					
١٥,٠	٢٢,١	٣٤,٥	٣٦,١	١١,٥	الأصول الأجنبية (صاف)
١,٤	٢,٧-	١٤,٨-	١٠,٩-	٠,١-	الائتمان المحلي (صاف)
٨,٤-	١٣,٢-	٢٧,٠-	١٨,٥-	٤,٥-	صافي المطالبات على الحكومة
٣,٨	٣,٩	٠,٣	٠,٤-	٢,٧	المطالبات على الحكومة
١٢,٢-	١٧,١-	٢٧,٢-	١٨,١-	٧,٢-	ودائع حكومية (الزيادة -)
٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٠	٠,٤	المطالبات على المؤسسات العامة
٩,٦	١٠,٣	١١,٥	٧,٦	٤,٠	المطالبات على القطاع الخاص
١٠,١	١١,٤	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	النقود وشبه النقود
٦,٢	٧,٩	٥,٧	١٢,٠	٦,٥	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٨,١	١٢,٠	١٩,٧	٢٢,٣	٧,٣	الأصول الأجنبية (صاف)

المملكة العربية السعودية

٦,٠-	١٢,٠	١٣٣,٩	٦٤٥,٩	٤,٧	الائتمان المحلي (صاف)
٨,٥	١٣,٥	٣٢,٢	٢٤,١	٦,٠	صافي المطالبات على الحكومة
٢٥,٠	٣٠,٠	١,٩	٢,٣-	١٨,١	المطالبات على الحكومة
١٠,٧-	١٥,٥-	٢٧,٧-	١٩,٤-	٨,٠-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -) ١
٥,٨	٦,٩	٢٤,٤	١,٤-	١٤,٧	المطالبات على المؤسسات العامة
١٣,١	١٤,٣	١٦,٤	١٠,٦	٥,٧	المطالبات على القطاع الخاص
١٠,١	١١,٤	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	النقود وشبه النقود
١٠,٠	١٣,٠	٩,٠	١٩,٩	١١,٤	بنود أخرى (صافي الخصوم)

(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

بنود التذكرة:

...	٢٠٨,٤	١٩٢,٢	ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)
٦١,٨	٥٧,٦	٥٢,٣	٤٨,٧	٥٤,٧	نسبة ن ٣ إلى إجمالي الناتج المحلي
					نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير
٨٢,١	٧٨,٥	٧٥,١	٧٠,٥	٧١,٩	النفطي

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشمل الودائع بخلاف ودائع الحكومة المركزية.

الجدول ٦ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١٢

(،% ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
القطاع المصرفي						
هيكل القطاع المصرفي						
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	١٦
عدد البنوك المرخصة						
عدد البنوك التي تمثل:						
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥% من إجمالي الأصول						
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥% من إجمالي الأصول						
٦٣,٦	٦١,٥	٧١,٦	٨٥,٢	٦٦,٨	٦٩,٠	٦١,٠
إجمالي الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)						
منها: أصول مقومة بالعملة الأجنبية (% من إجمالي						
١٢,٣	١٣,٥	١٣,٦	١٥,٤	١١,٨	١٣,٧	١٥,١
الأصول)						
٣٦,٧	٣٩,٨	٣٩,٢	٤٥,٨	٣٨,٢١	٣٨,١٦	٣٥,٢
إجمالي القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)						
٣٥,٢	٣٠,٢	٣٧,٦	٤٤,٠	٣٦,٦	٣٥,٨	٣٢,٧
الانتماء إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)						
إجمالي الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي						
٤٦,٢	٤٤,٠	٤٩,٩	٥٨,٥	٤٣,٤	٤٦,٠	٤١,٩
الناتج المحلي)						
الانتماء من البنك المركزي إلى البنوك (% من إجمالي						
...	٠,٤
الناتج المحلي)						
كفاية رأس المال						
١٨,٧	١٩,٦	١٧,١	١٦,٥	١٦,٠	٢٠,٧	٢٤,٩
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر						
جودة الأصول						
٥٨,٢	٥٥,٨	٥٥,٢	٥٧,٤	٥٧,٩	٥٢,٠	٥٤,٢
صافي القروض إلى إجمالي الأصول						
١,٩	٢,٣	٣,٠	٣,٣	١,٤	٢,١	٢,٠
إجمالي القروض المتعثرة إلى صافي القروض						
١٤٥,١	١٣٣,٢	١١٥,٧	٨٩,٨	١٥٣,٣	١٤٢,٩	١٨٢,٣
مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة						
٣,٧-	٣,٠-	٢,٧-	١,٤	٣,٨-	٣,٥-	٦,٢-
صافي القروض المتعثرة إلى مجموع رأس المال ^١						
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع						
٢,٨	٣,١	٣,٥	٣,٠	٢,١	٣,٠	٣,٦
القروض)						
٧,٥	٨,١	٧,٢	٦,١	٧,٣	٧,٣	٧,٦
قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض						
١٢,٦	١٣	١١,٦	١٠,٢	١٠,٧	٩,١	٧,٦
قروض قطاع الصناعات التحويلية إلى مجموع القروض						
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الموازنة إلى مجموع						
٩١,٧	٩٦,٢	٩١,٤	٨١,٠	٩٦,٠	٩٦,٦	٩١,٥
الأصول						
الربحية						
٨,٤	١٨,٤	٢,٦-	١٠,٤-	١,١-	١٢,٧-	٣٥,٣
الأرباح (التغير) (%)						

المملكة العربية السعودية

٢,٠	٢,٠	٢,٥	١,٩	٢,٧	٢,٨	٤,٣	متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب
١٤,٥	١٤,٤٧	١٧,٧	١٣,٧	٢٠,٥	٢٢,٣	٣٠,٤	العائد على أسهم رأس المال
٤٧,٠	٤٦,٩	٥٢,٧	٥٥,٤	٥١,١	٣٨,٧	٣١,٠	النفقات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^٢
٤,٤	٤,٤	٤,٣	٤,٤	٤,٠	٣,٢	٤,١	متوسط هامش الإقراض
السيولة							
٢٣,٧	٢٢,٦	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٢,٠	٢١,٧	٢٥,٤	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٣٦,٤	٣٧	٣٦,٤	٣٦,٥	٣٠,٦	٢٧,٧	٤٠,٠	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل ^٣
١٣٢,٠	١٣٥,٩	١٣٦,٠	١٢٨,٥	١٢٤,٠	١٣٦,٣	١٣٧,٤	ودائع العملاء إلى صافي القروض
٥٩,٨	٥٨,١	٥٣,٨	٤٦,١	٤٠,٥	٤٣,٤	٤١,٢	الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع
الحساسية لمخاطر السوق							
١٧,٣	١٤,٦	١٣,٠	١٦,١	١٥,٥	١٥,٤	١٩,٣	الودائع المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
١١,٦	١٢,٣	١٣,٣	١٤,٠	١٤,٠	١٢,٥	٨,٧	القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
٤١,٣	٤٧,٩	٤٢,٢	٣٩,٢	٥٤,٥	٥٣,٠	٤٩,٢	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الموازنة المقومة بالعملة
الأجنبية إلى مجموع الأصول							
١,٧	٦,٧	١٠,٢	٨,٦	٤,٥	٣,١	٣,٠	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
سوق الأسهم							
٥١,٣	٥٠,٦	٦٧,١	٧٤,٣	٤٧,٤	١٢٤,٨	٨٦,٩	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في البورصة (% من إجمالي الناتج المحلي)
٦,٠	٣,١-	٨,٢	٢٧,٥	٥٦,٥-	٣٩,١	٥٢,٥-	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)
٠,٤	١٢,٧-	٦,٦	١٥,٣	٥٥,٦-	٣١,٠	٤٢,٧-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

١ الإشارة السالبة تعبر عن زيادة المخصصات على إجمالي القروض المتعثرة.

٢ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.

الملحق الأول: أهم توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١

التوصيات	التقدم المحرز
تنظيم البنوك والأوراق المالية	
<ul style="list-style-type: none"> • تحديث قانون الرقابة المصرفية والقضاء على الحاجة إلى موافقة وزارية على قرارات معينة تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. 	<p>بناء على تقييم مؤسسة النقد العربي السعودي، يتبين أن قانون الرقابة المصرفية الحالي قد وفر أساساً قوياً للرقابة الفعالة. ولن يتعين الحصول على موافقة وزارية إلا في أوقات الضغوط الحادة وما تعتبره مؤسسة النقد بمثابة وسيلة لضمان التواصل مع مجلس الوزراء.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدم السماح بعد الآن بحالات انكشاف كبيرة تصل إلى ٥٠% من رؤوس أموال البنوك. 	<p>لم يطرأ أي تغيير على هذا التشريع. غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي تتوقع التزام البنوك بعدم تجاوز حدود الانكشاف نسبة ١٥% من رأس المال والاحتياطيات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الشفافية التنظيمية لهيئة السوق المالية من خلال الكشف التام عن إجراءات الإنفاذ، والتفسيرات، وقواعد التمويل. 	<p>قامت هيئة السوق المالية بتشكيل لجنة داخلية لمناقشة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي، بما في ذلك سياسات الإفصاح.</p>
الاستقرار النظامي	
<ul style="list-style-type: none"> • استحداث إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة 	<p>تجري مؤسسة النقد العربي السعودي حالياً تقييماً لمدى الحاجة إلى نموذج رسمي للتنبؤ بالسيولة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحسين بيانات الأنشطة المالية التي تنفذها البنوك والشركات عبر الحدود. 	<p>نشرت مؤسسة النقد العربي السعودي "وضع الاستثمار الدولي" في عام ٢٠١٢ (على أساس سنوي)، وقدمت عشر مؤشرات أساسية السلامة المالية إلى صندوق النقد الدولي بنهاية عام ٢٠١٢، وتعترم تقديم بيانات مصرفية موحدة وحسب الموقع إلى بنك التسويات الدولية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بمخزون ثابت من الأوراق المالية الحكومية، والإصدارات الدورية للمساعدة على توفير رகيزة لمنحى عائد قوي. 	<p>لا توجد خطط لزيادة مخزون الأوراق المالية الحكومية أو الاحتفاظ بمخزون ثابت منها. غير أن كيانات القطاع العام زادت مؤخراً من إصدارات الصكوك، وهو ما قد يسهم في النهاية في إنشاء معيار حكومي بديل.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استحداث قانون نظم الدفع. 	<p>ترى السلطات أن الإطار القانوني الحالي كاف ويحقق الغرض منه.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستخدام مجموعة واسعة من الصدمات، ومنها صدمات السيولة، على أساس منظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة. 	<p>صدر في نوفمبر ٢٠١١ مجموعة من القواعد التفصيلية التي تجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلزامية. ووضعت مؤسسة النقد العربي السعودي كذلك اختباراً للضغوط يشمل النظام بأكمله، ويغطي مخاطر الائتمان والأسواق والسيولة والمخاطر التشغيلية.</p>

• وضع نظام رسمي للإنذار المبكر في القطاع المصرفي	تري مؤسسة النقد العربي السعودي أن نظام الرقابة الميدانية الحالي كاف كنظام للإنذار المبكر.
• وضع إطار أكثر منهجية وشفافية للسياسات الاحترازية الكلية، والاستعانة بالعمل في المحافل الدولية.	تشارك مؤسسة النقد العربي السعودي مشاركة فعالة في المحافل الدولية التي تتناول أطر السلامة الاحترازية الكلية وسوف تراجع الإطار المستخدم لديها تماشياً مع الممارسات المثلى الجديدة. ويجري بالفعل تنسيق كبير بين مؤسسة النقد ووزارة المالية وبين مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية.
• تعزيز الإطار القانوني لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة	سوف تجري السلطات تقييماً لمدى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة لتعزيز إطار تسوية الأوضاع المصرفية الحالي.
زيادة فرص الحصول على التمويل والحفاظ على الاستقرار المالي	
• مع التوسع في التمويل العقاري في المستقبل، ينبغي ضمان سلامة القروض من خلال التدابير الاحترازية القوية، لا سيما بتخفيض نسب القروض إلى القيمة ونسب الدين المسموح بها.	على الرغم من استمرار نمو قروض الإسكان، فإن مؤسسة النقد العربي ترى أن التدابير الاحترازية الراهنة والمعمول بها سوف توخي البنوك الحرص في إدارة المخاطر المصاحبة. وقد تم فرض حد أقصى لنسب القروض إلى القيمة وهو ٧٠%. وسوف يتم منح تراخيص لشركات التمويل العقاري التي يمكن أن تدخل إلى السوق، كما ستخضع لرقابة مؤسسة النقد العربي.
• التعاقد مع البنوك لإدارة حوافز صندوق التنمية العقارية القائمة والجديدة على حد سواء.	لا يوجد في الوقت الحالي أي خطط للسماح للبنوك بإدارة محفظة استثمارات صندوق التنمية العقارية.
• استكمال إصلاح نظام الرهن العقاري من خلال إنشاء مرصد لسوق الإسكان، وتطوير خيارات إرشاد المستهلكين، وتعزيز نشاط "المطور العقاري".	تأسست وزارة مستقلة للإسكان لكي تنظر في هذه الأمور وغيرها من القضايا ذات الصلة.
• إعداد حلول تمويلية طويلة الأجل لتمويل الرهن العقاري، تبدأ بتسهيل إعادة التمويل.	ينظر صندوق التنمية العقارية في عدة خيارات لترسيخ اندماجه مع القطاع المصرفي، بما في ذلك تسهيل التمويل طويل الأجل. وسوف يتم إنشاء شركة لإعادة التمويل العقاري تابعة لصندوق الاستثمارات العامة.
• إنشاء سجل حديث وإلكتروني موحد للضمانات المنقولة.	ستجري السلطات تقييماً لمدى الحاجة إلى دراسة هذا الاقتراح بقدر أكبر من التعمق.
• إصدار وتطبيق مشروع قانون الإنفاذ الذي تستحدث بموجبه محاكم الإنفاذ المتخصصة التي تعمل وفق إجراءات صارمة محددة زمنياً.	صدر قانون الرهن العقاري الذي يتضمن قانون الإنفاذ

<p>طلب إلى جميع البنوك إنشاء وحدات مستقلة معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها التعامل بفعالية أكبر مع عمليات تمويل هذه المشروعات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> الإشراف عن كثب على جودة أداء الوحدات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، بما في ذلك متانة نظم التصنيف الداخلي والإجراءات الإلكترونية.
<p>التأمين، ومؤسسات الاستثمار، وأسواق رأس المال</p>	
<p>عجّلت مؤسسة النقد العربي السعودي جميع اللوائح المعلقة، باستثناء لائحة حوكمة الشركات التي لا تزال في مرحلة الإعداد. وهناك لائحتان في المرحلة النهائية للنشر، هما: اللائحة الاكتوارية ولائحة لجنة التدقيق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> الإنهاء من صياغة اللائحة التنظيمية العملية لأنشطة التأمين وإصدارها.
<p>تجتمع مؤسسة النقد العربي السعودي ومجموعة العمل المشتركة بصورة منتظمة وتجري الآن المرحلة النهائية لتحسين تنفيذ التأمين عن المسؤولية القانونية للطرف الثالث.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحسين تنفيذ التأمين الإلزامي على المركبات عن المسؤولية القانونية للطرف الثالث.
<p>لم يطرأ أي تغيير على سياسات الإفصاح في المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وقد شكلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لجنة لمناقشة قضايا الإفصاح.</p>	<ul style="list-style-type: none"> الإفصاح عن سياسات الاستثمار، والمحافظ الاستثمارية، وأداء محافظ استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
<p>لا تنوي المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زيادة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة جانب من محافظ استثماراتها المحلية. ويستعان إلى حد كبير بالمصادر الخارجية لإدارة حافظات الاستثمارات الأجنبية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة محافظ استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
<p>تنظر السوق المالية السعودية في السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم. فاعتماد مثل هذا الإجراء يقتضي توخي الحرص والتحرك التدريجي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> السماح لمؤسسات الاستثمار الأجنبية بالاستثمار المباشر في السوق المالية السعودية "تداول".

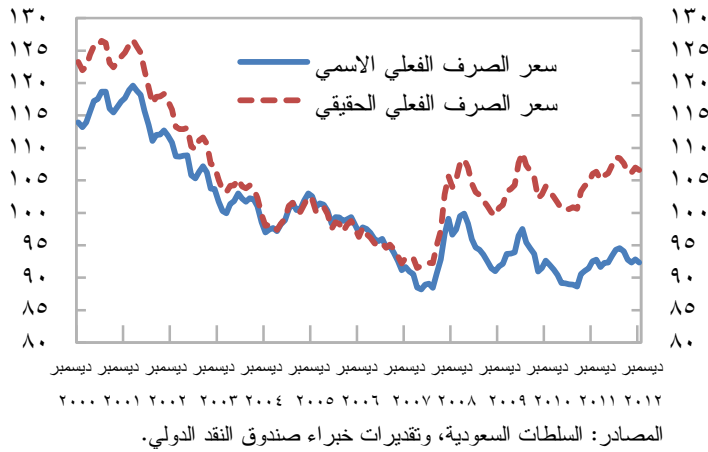
الملحق الثاني: استمرارية المركز الخارجي وتقييم سعر الصرف

التقديرات التي تقوم على استخدام منهجيات تقييم الحساب الجاري والمعدة خصيصا لكي تتوافق مع أوضاع البلدان المصدرة للنفط تعطي نتائج غير حاسمة بشأن ما إذا كان فائض الحساب الجاري ملائما أم لا، رغم أن هذه التقديرات تشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي يتسق مع علاقته مع أسعار النفط الحقيقية في الأجل الطويل. ويرى خبراء الصندوق أن الربط بالدولار الأمريكي يلائم الهيكل الحالي للاقتصاد السعودي.

١- كان ارتفاع فائض الحساب الجاري في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ مدفوعا بارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاج النفط حيث عملت المملكة العربية السعودية على موازنة صدمات العرض في سوق النفط العالمية. ومن المتوقع انخفاض أسعار النفط في الأجل المتوسط بينما يُتوقع تعديل أحجام الصادرات النفطية مع عودة أوضاع العرض إلى طبيعتها، مما يعني انخفاض فوائض الحساب الجاري إلى حد كبير في المستقبل. ونظرا لأن بند السهو والخطأ كبير وسالب دائما، فإن ذلك يعني وجود تدفقات رأسمالية خارجة غير مسجلة. وفي الأجل الطويل، سيتحدد مركز الحساب الجاري حسب طبيعة استراتيجية التنمية المختارة - وتحديدًا الموازنة بين ادخار الإيرادات النفطية في الخارج لتوليد تدفقات دخل للأجيال القادمة والاستثمار (العام والخاص) داخل المملكة.

٢- ارتفعت حصة المملكة من الصادرات غير النفطية في الصادرات غير النفطية العالمية في السنوات الأخيرة، حيث واصلت السلطات التنويع الاقتصادي، لا سيما في قطاع البتروكيماويات. ورغم ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية للمملكة في ٢٠١١، فقد كانت أقل من ثلث ١% من الصادرات غير النفطية العالمية. ومن حيث مؤشرات التعرض للمخاطر الخارجية، فإن الوضع الخارجي للمملكة جيد جدا. فقد غطت احتياطات النقد الأجنبي واردات ٣٤ شهرا و ١٧٥% من النقود بمعناها الواسع في ٢٠١٢، بينما بلغت الأصول الخارجية ١٢٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١ وبلغت الخصوم الخارجية ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي (منها استثمارات حافظة واستثمارات أخرى بنسبة ٧% من إجمالي الناتج المحلي). وتهيمن التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر وتدفقات الحافظة الخارجة على الحساب المالي، بعد استبعاد الاحتياطات الرسمية.

الشكل البياني ١: أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية،
٢٠٠٠-٢٠١٢
(مؤشر، ٢٠٠٥ = ١٠٠؛ الزيادة تمثل ارتفاع القيمة)



٣- على الرغم من مكاسب معدلات التبادل التجاري، فإن سعر الصرف الحقيقي لم يرتفع منذ نهاية ٢٠٠٨ إلا بنسبة ٢% فقط.^{١١} فبعد فترة من الانخفاض السنوي المعتدل بنسبة ٤% بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي المرجح بالتجارة بنسبة ١١% في عام ٢٠٠٨ (الشكل البياني ١). وكان سعر الصرف الفعلي الاسمي يتبع نفس الاتجاه العام لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على نحو وثيق

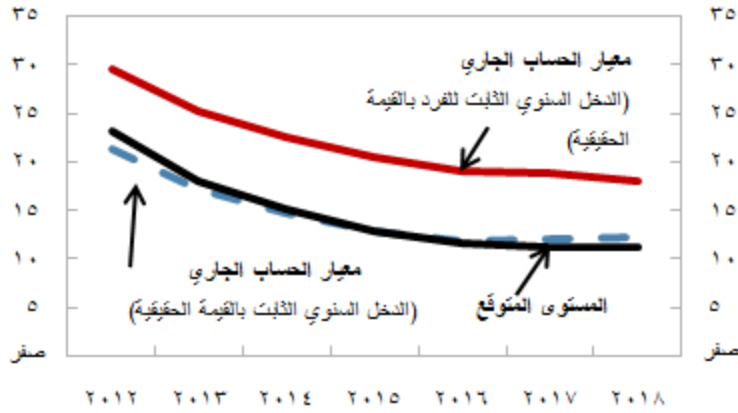
حتى عام ٢٠٠٨، عندما بدأ يتبع مساراً مختلفاً نتيجة ارتفاع معدل التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين، مما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع الوزن الترجيحي للغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة.

٤ ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي إلى أن الحساب الجاري قريب من المعايير التقديرية في الأجل المتوسط باستخدام عدة توصيفات مختلفة. ويضع منهج التوازن الاقتصادي الكلي تقديرات لأربعة توصيفات أساسية للحساب الجاري التوازني (المعيار) مستمدة من مجموعة من الأساسيات (رصيد المالية العامة عدا النفط والغاز، واحتياطيات النفط والغاز، ومعدل إعالة المسنين، ومعدل النمو السكاني، والصافي المبدئي للأصول الأجنبية مع استبعاد الدين الخارجي، والميزان التجاري النفطي، ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، والدخل النسبي، والحساب الجاري التابع المتأخر) وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) (راجع Beidas- Strom and Cashin, 2011). ومثلما يتضح (من الجدول أدناه)، فإن التقديرات تضع مجموعة من معايير الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية بفائض يتراوح بين ٦% و ١٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨، حيث يفضل التوصيف الثاني، الذي يضع معياراً يبلغ ٨,٨%، نتيجة عدم وجود المتغير التابع المتأخر وإدراج بيانات صافي الأصول الأجنبية. كذلك نجد أن مركز الحساب الجاري المتوقع في عام ٢٠١٨ يسجل فائضاً قدره ١١,٣% من إجمالي الناتج المحلي، في حدود النطاق التقديري لمعايير الحساب الجاري، وإن كان يفوق ذلك المستمد من التوصيف الثاني.

^{١١} تتأثر مقاييس التضخم، وبالتالي تقديرات سعر الصرف الحقيقي، بوجود طائفة من الدعم - كالدعم على الوقود والكهرباء والمياه وبعض المواد الغذائية.

٥- ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى أن فائض الحساب الجاري في الأجل المتوسط قد يكون منخفضاً جداً. ويقوم هذا المنهج على أساس أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن تكون القيمة الحالية الصافية لكافة أشكال الدخل المالي/الاستثماري (الثروة) في المستقبل مساوية للقيمة الحالية الصافية لواردات السلع والخدمات مع استبعاد الصادرات غير النفطية. ودون الإخلال بهذا القيد، سوف تختار الحكومة مساراً للواردات، ومن ثم معياراً للحساب الجاري، يدعم تحقيق المساواة بين الأجيال – مع إتاحة قدر من المدخرات الوقائية في ظل تقلبات أسعار النفط – من خلال اتباع وتيرة ملائمة لمراكمة الأصول الأجنبية الصافية. وبتقدير الثروة

الشكل البياني ٢: معيار الحساب الجاري الساري والمتوقع، ٢٠١٢-٢٠١٨
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

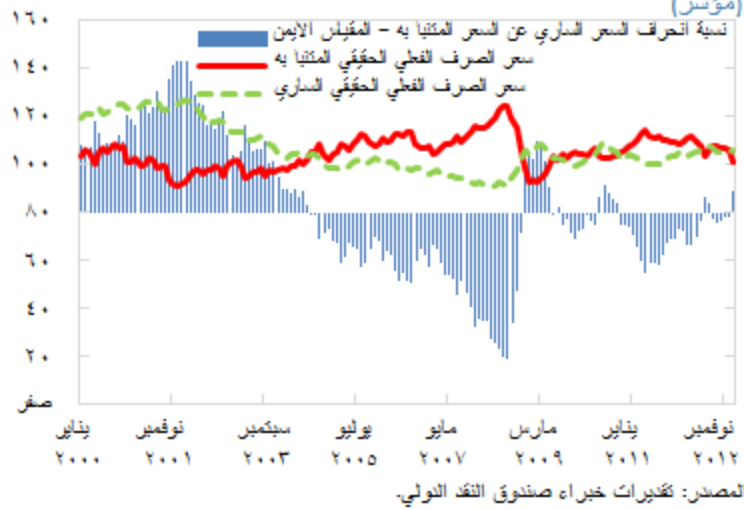
التقديرات إلى أن فائض الحساب الجاري يتسق بوجه عام مع الأساسيات الاقتصادية وفقاً لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت، لكنه يقل عما هو متوقع وفقاً لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد (الشكل البياني ٢). ويحيط بهذه التقديرات عدم يقين شديد، كما أنها حساسة للمعطيات المفترضة. فعلى سبيل المثال، إذا تم تخفيض إيرادات النفط المستقبلية بنسبة ٨% بدلاً من ٦%، فإن معيار الحساب الجاري وفقاً لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد سينخفض ليصل إلى ١١,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ بدلاً من ١٨,٨% من إجمالي الناتج المحلي.

^{١٢} استناداً إلى التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، فإن احتياطيات النفط المثبتة في نهاية ٢٠١١ تبلغ ٢٦٥,٤ مليار برميل. وينمو إنتاج النفط بمعدل ثابت (٢%) وسيصل إلى ذروته البالغة ١٣,١ مليون برميل في ٢٠٢٩ قبل أن يتراجع تدريجياً (٢%). وينمو الاستهلاك المحلي للنفط بمعدل ٢%. وسوف تزداد أسعار النفط ومخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٥% بعد عام ٢٠١٨، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٥% بينما يُفترض أن يكون مجموع نمو الناتج الحقيقي ٣%. وتُخفّض إيرادات النفط المستقبلية اسمياً بنسبة ٦%، وهي معدل العائد المفترض على الثروة المالية المحتفظ بها في الخارج/صافي الأصول الأجنبية، بينما يبلغ معدل النمو السكاني ١%.

^{١٣} راجع ورقة العمل رقم ٠٩/٢٨١ الصادرة عن صندوق النقد الدولي: Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009, "Exchange Rate Assessments: Methodologies for Oil Exporting Countries,"

٦- وثمة منهج ثالث يبحث في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية يشير إلى عدم وجود اختلال في سعر صرف الريال. ونظرا لأن السعودية بلد يهيمن النفط على صادراته، تعزى التغيرات في معدلات التبادل التجاري أساسا إلى تقلبات أسعار النفط الدولية. ولذلك، فإن سعر الصرف المتوازن يمكن تقديره بشكل معقول باستخدام أسعار النفط فقط.

الشكل البياني ٣: التقديرات عالية التواتر لسعر الصرف الحقيقي المتوازن ٢٠١٢-٢٠٠٠ (مؤشر)



وتبين التقديرات الشهرية حول طبيعة العلاقة التساوقية بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية باستخدام عينة من الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ أنها متساوقة.^{١٤} وتشير التقديرات إلى أنه رغم ارتفاع سعر صرف الريال إلى حد ما عن المستوى الذي تنبأت به هذه العلاقة في أوائل هذا العقد، فقد انخفض عن المستوى الذي تم التنبؤ به في منتصف عام ٢٠٠٤، كما يتسق بوجه عام الآن مع المستوى الذي تم التنبؤ به (الشكل البياني ٣).

^{١٤} راجع دراسة Cashin, Ouliaris and Poghosyan (تصدر قريبا).



صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام

٢٤ يونيو ٢٠١٣

٢٠١٣ - ملحق معلومات

من إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

المحتويات

٢ العلاقات مع صندوق النقد الدولي

٥ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

٦ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٣)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	٦٩٨٥,٥٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٤٩١٠,٩٢	٧٠,٣٠
مركز شريحة الاحتياطي	٢٠٧٤,٦٠	٢٩,٧٠
الإقراض للصندوق	١٣٥٨,٠١	
الاتفاقات الجديدة للاقتراض		

إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٦٦٨٢,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٦٢٦٢,٣٥	٩٣,٧١

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

في المرحلة المقبلة	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
أصل الدين					
الرسوم/الفائدة	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,١٣
المجموع	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,١٣

الإقراض للصندوق والمنح:

وافقت المملكة العربية السعودية على التعديلات التي أُدخلت على قرار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) وزيادات الترتيبات الائتمانية للمشاركين، كما وافق عليها المجلس التنفيذي في ١٢ إبريل ٢٠١٠ (قرار المجلس التنفيذي رقم (10/35)-14577)، والتي يزيد بموجبها ترتيبها الائتماني في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بصيغتها الموسعة ليصل إلى ١١,١٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل الترتيب الحالي وقيمتها ١,٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٣ وصل مقدار المبلغ القائم الحالي ١٣٥٨,٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويرتبط الصندوق أيضا مع المملكة في اتفاق إقراض مصاحب للاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) بما يعادل ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، والذي تم تجديده لمدة خمس سنوات أخرى اعتبارا من ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨. وفي مايو ٢٠١١ دخل الصندوق بصفته أمينا للصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر في اتفاق اقتراض مع "مؤسسة النقد العربي السعودي"، توفر المملكة بموجبه موارد للإقراض بمبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر"، على أن يتم صرفها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، كما قدمت تأكيدات بتوفير مساهمات دعم إضافية للصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب. وفي مارس ٢٠٠١، وافقت المملكة على دعم الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر ومبادرة "هيبك" باستثمارات يبلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، زيد حجم هذه الاستثمارات باستثمارات إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي القيمة الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وفي فبراير ١٩٨٩، قام الصندوق السعودي للتنمية بصرف مبلغ قدره ٤٩,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في شكل موارد للإقراض لصالح "تسهيل النمو والحد من الفقر"، وقد سُحب هذا المبلغ بالكامل وتم سداده في سبتمبر ٢٠٠٤.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطا رسميا بحقوق السحب الخاصة بسعر ٤,٢٨٢٥٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥% بالرغم من ربطه واقعيا بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر وسيط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات خلال الفترة ١٤ - ٢٦ مايو ٢٠١٢ في الرياض. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ٢ يوليو ٢٠١٢ وتم نشره في ١٨ سبتمبر ٢٠١٢.

(<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40001.0>)

المساعدة الفنية:

<p>تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، ٢٦ يناير-٦ فبراير ٢٠٠٨.</p> <p>مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، ٢٢-٢٣ يناير ٢٠١١.</p> <p>إحصاءات ميزان المدفوعات، ١٢-٢٣ مارس ٢٠١١.</p> <p>إحصاءات الحسابات القومية، ٨-١٨ إبريل ٢٠١٢.</p> <p>إحصاءات ميزان المدفوعات، ١١-٢٢ نوفمبر ٢٠١٢.</p> <p>تقييم الممارسات ذات الصلة بالمعيار الخاص لنشر البيانات، ٩-١٩ مارس ٢٠١٣.</p> <p>اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ٩-٢١ يناير ٢٠١٠.</p> <p>خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، ٢٥ فبراير-١١ مارس ٢٠٠٦.</p> <p>الإدارة المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، ١٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦.</p> <p>الإدارة الضريبية، ٦-١٩ نوفمبر ٢٠٠٦.</p> <p>تعزيز إصلاحات عملية الميزانية، ٢٢ يناير-٢ فبراير ٢٠٠٨.</p> <p>مؤسسات الموازنة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١ (بالمشاركة مع إدارة الإحصاءات)، ٢-٥ يونيو ٢٠١٢.</p> <p>تم إفاد البعثة الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي في يناير ٢٠٠٤.</p> <p>تم نشر "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ يونيو ٢٠٠٦.</p> <p>(http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf)</p> <p>تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي" في ١٦-٣٠ إبريل ٢٠١١.</p> <p>تم نشر تحديث "تقييم استقرار القطاع المالي" في ١٨ إبريل ٢٠١٢.</p> <p>(http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr1292.pdf)</p>	<p>إدارة الإحصاءات</p> <p>إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية</p> <p>إدارة شؤون المالية العامة</p> <p>برنامج تقييم القطاع المالي</p>
---	--

ممثل مقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) التابع للبنك الدولي مستمرا منذ عام ١٩٧٥ في إسداء المشورة على مستوى السياسات إلى المملكة العربية السعودية والمساهمة في تطوير قدراتها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات.

ويهدف برنامج التعاون الفني إلى مساعدة المملكة على معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والمتمثلة في توفير فرص عمل إنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع؛ وتحسين أداء نظامي التعليم والرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات المتغيرة؛ وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة ومنها المياه والكهرباء والمواصلات؛ وتقوية القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية.

وخلال الشهور الأخيرة، استكملت الأنشطة الاستشارية في المجالات التالية: الإدارة المالية العامة، واستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج المساعدة الاجتماعية، واستراتيجية التنوع الاقتصادي، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والقواعد التنظيمية للتمويل الإسكاني. ومن الأنشطة ذات الأولوية في البرنامج الجاري: العمل المتعلق بسياسة التوظيف، بما في ذلك التركيز على إعانات البطالة؛ والحلقات التطبيقية حول قضايا جودة التعليم وتقييمه وإلغاء مركزيته؛ ووضع البدائل التمويلية لتشجيع الاستثمارات في مجالات كفاءة الطاقة؛ وتحديث استراتيجية قطاع المياه وبناء توافق في الآراء حولها؛ ووضع خطة لتنفيذ استراتيجية الموائئ الوطنية؛ وتقديم المشورة بشأن إنشاء هيئة للنقل العام كهيئة تنظيمية جديدة.

مؤسسة التمويل الدولية

شهدت أنشطة "مؤسسة التمويل الدولية" في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة داخل المملكة ومن خلال التعاون مع المستثمرين السعوديين في الخارج. وتتماشى هذه الأنشطة مع الأهداف الثلاثة التالية:

تشجيع مزاولة أعمال مختارة في المملكة العربية السعودية:

تتمثل استراتيجية الاستثمار التي تتبعها مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية في الاستثمار في معاملات مختارة من شأنها أن تعود بقيمة إضافية من حيث بناء المؤسسات وإنشاء أدوات مالية جديدة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن الاستثمارات المعينة في القطاع المالي، التمويل الإسكاني والتأمين والتأجير والتمويل الأصغر (بمجموع التزامات بنحو ١٨٠ مليون دولار). وتقدم مؤسسة التمويل الدولية كذلك "خدمات استشارية" في مجالات التمويل العقاري، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ومعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تشجيع الاستثمارات بين بلدان الجنوب من المملكة العربية السعودية:

يتطلع العديد من المستثمرين السعوديين إلى التوسع خارج حدود الوطن، الأمر الذي يفسح المجال أمام مؤسسة التمويل الدولية للعمل مع هذه الشركات والاستثمار معها داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وقد زاد مكتب المؤسسة في الرياض من نشاطه، لا سيما في تيسير الاستثمارات بين بلدان الجنوب التي بلغت حوالي ١,٤ مليار دولار في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا)

والبلدان متوسطة الدخل (باكستان ومصر واليمن وإثيوبيا وغانا، إلخ). وتواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل الوثيق مع الجهات الراعية السعودية لتيسير الاستثمار عبر الحدود في المنطقة.

تعبئة الأموال:

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحو وثيق مع المؤسسات العامة السعودية والمؤسسات المالية الدولية التي تملك فيها المملكة حصصاً مؤثرة وذلك لاتخاذ مبادرات عالمية تفيد منها أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد أثمرت هذه الجهود حتى الآن توفير التزامات بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٣)

تقدير كفاية البيانات لأغراض الرقابة	
<p>عام: على الرغم من بعض القصور في توفير البيانات فإنها كافية بشكل عام لأغراض الرقابة. ومن أكثر المجالات تأثراً هي: الحسابات القومية، وأسواق العمل، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات.</p>	
<p>الحسابات القومية: تم تعديل التقديرات السنوية لإجمالي الناتج المحلي عن الفترة منذ عام ٢٠٠٤، وتحسب بالأسعار الجارية والثابتة (مع اعتبار عام ١٩٩٩ سنة أساس). ولا تتوافر التقديرات ربع السنوية إلا عن عام ٢٠١١. وعلى جانب النفقات، تتوافر البيانات حالياً على أساس الأسعار الثابتة عن الفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠١١.</p>	
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تعمل الحكومة حالياً على إعادة تبويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وقد تم استكمال معظم أبواب الميزانية وتخطط وزارة المالية الآن لاستخدام إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لإبلاغ بيانات المالية العامة.</p>	
<p>ميزان المدفوعات: تنشر حكومة المملكة في الوقت الحالي بيانا سنويا عن "وضع الاستثمار الدولي" (متوفر عن الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١). غير أنه يتعين تحسين التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لا سيما للقطاع الخاص، بينما لا تزال بنود السهو والخطأ في ميزان المدفوعات كبيرة. وتعمل الحكومة حالياً على تقوية إحصاءات الحسابات المالية.</p>	
معايير وجودة البيانات	
<p>لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات.</p>	<p>تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ عام ٢٠٠٨.</p>

المملكة العربية السعودية: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٣)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٢٠١٣/٥/٣١	٢٠١٣/٥/٣٠	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٠١٣/٦/٣	٢٠١٣/٤	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٠١٣/٦/٣	٢٠١٣/٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
أسبوعي	أسبوعي	أسبوعي	٢٠١٣/٦/٣	٢٠١٣/٤	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٠١٣/٦/٣	٢٠١٣/٤	الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٣/٦/٣	٢٠١٣/٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٣/٦/٣	٢٠١٣/٤	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	٢٠١١/٥/٢٦	٢٠١٣/٤	مؤشر أسعار المستهلكين
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٣/٥/١٤	٢٠١٢	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٣/٥/١٤	٢٠١٢	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٣/٥/١٢	٢٠١٢ للربع ٤	ميزان الحساب الجاري الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٣/٥/١٤	٢٠١٢ للربع ٤	صادرات وواردات السلع والخدمات
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٣/٥/١١	٢٠١٢ للربع ٤	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		٢٠١١	إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٣/٤/٤	٢٠١١	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أونون وسندات الخزنة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/184
للنشر الفوري
١٢ يوليو ٢٠١٣

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٨ يوليو ٢٠١٣ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية^١. وتعتبر المملكة العربية السعودية من أفضل البلدان أداءً بين أعضاء مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، وقد دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند لاستقرار سوق النفط العالمية. كذلك قدمت المملكة دعماً مالياً سخياً للبلدان في منطقة الشرق الأوسط.

وقد حقق الاقتصاد السعودي نمواً بمعدل ٥,١% في عام ٢٠١٢، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، والنمو القوي في القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي. وارتفع التضخم عن العام الماضي ليصل إلى ٣,٨% في مايو ٢٠١٣، مدفوعاً بارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الإسكان. وأدت أسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج إلى فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الجاري، كما استمر ارتفاع الاحتياطيات الدولية. ولا يزال نمو الائتمان قوياً، والجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية، مع البدء في تطبيق معايير بازل ٣ لرأس المال في يناير ٢٠١٣. وعقب اعتماد

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الوصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>.

منهج توسعي للمالية العامة في عام ٢٠١١، تباطأ نمو الإنفاق الحكومي في عام ٢٠١٢ وبدأ التحسن في العجز غير النفطي. وتمشيا مع نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار، ظلت ركائز السياسة النقدية دون تغيير.

وبالنظر إلى الفترة المقبلة، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو إلى ٤% في عام ٢٠١٣. وسيحقق القطاع الخاص نموا قويا، لكن المرجح أن يكون إنتاج النفط أقل من مستويات عام ٢٠١٢، مع احتمال تباطؤ وتيرة الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض التضخم قرب نهاية العام تمشيا مع تراجع أسعار الغذاء الدولية. وإذ يُتوقع انخفاض أسعار النفط ومستويات الإنتاج، فمن المنتظر أن تتقلص فوائض المالية العامة والحساب الجاري لهذا العام، وإن كانت مستوياتها ستظل مرتفعة.

ويمثل صغار السن نسبة كبيرة من سكان المملكة، كما أن مستوياتهم التعليمية في ارتفاع مستمر، وستوفر فرصة هائلة لدعم النمو وزيادة ارتفاع مستويات المعيشة مع تزايد أعداد من يبلغون سن العمل. وعلى هذه الخلفية، تواصل الحكومة تنفيذ مبادرات لدعم توظيف المواطنين، وزيادة عرض المساكن، وتحسين البنية التحتية، وخاصة في مجال النقل، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون باستمرار الأداء القوي الذي يحققه الاقتصاد السعودي، كما رحبوا بدور المملكة المؤثر في سوق النفط العالمية والداعم لاستقرار هذه السوق. كذلك أقر المديرين بدور المملكة كمصدر مهم للمساعدات المالية والتحويلات إلى كثير من البلدان النامية. وأشاروا إلى إيجابية الآفاق المنتظرة للاقتصاد السعودي، وأكدوا على أهمية استمرار الإصلاحات في الفترة المقبلة بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومعالجة التحديات الديمغرافية.

واتفق المديرين على ملاءمة الركائز التي تستند إليها المالية العامة والسياسات الاحترازية الكلية، وقالوا إنه سيتعين خفض مستوى الإنفاق الرأسمالي و/أو تشديد سياسات السلامة الاحترازية الكلية إذا ما ظهرت بوادر للضغوط التضخمية. وعلى المدى المتوسط، بينما يُتوقع انخفاض عجز المالية العامة غير النفطي مع تناقص الإنفاق على البنية التحتية، إلا أنه سيتعين اتخاذ تدابير إضافية لتدعيم مركز المالية العامة. وقد رحب المديرين بالتدابير التي اتخذتها السلطات لتعزيز إدارة المالية العامة، لكنهم أشاروا إلى إمكانية إدخال تحسينات في هذا المجال. واتفقوا عموما على أنه من المفيد التحول إلى إطار للميزانية يغطي المدى المتوسط، على أن يجمع تحت مظلته الخطط الخمسية للتنمية الوطنية ويحدد اعتمادات الإنفاق بناء على تقديرات سعر النفط في الأجل الطويل.

وأشار المديرين إلى أن زيادة أسعار الطاقة سيساعد على كبح نمو الطلب عليها. وسيتمكن رجال الأعمال والأسر من التكيف مع التعديلات الجديدة إذا تم تنفيذها على مراحل وروعي فيها القدر الكافي من الإفصاح العام. وفي هذا السياق، ستحتاج شرائح السكان الأقل دخلاً إلى الحماية من آثار ارتفاع الأسعار.

ورحب المديرين بالخطوات المستمرة لدعم التطور المالي وتعزيز التنظيم والرقابة الماليين. وأشاروا إلى أن المملكة من أوائل البلدان التي طبقت معايير بازل ٣ لرأس المال. واتفق المديرين على ملائمة نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار. ورأى عدد قليل منهم أنه سيكون من المفيد اتخاذ خطوات لتيسير التحول إلى تطبيق نظام لسعر الصرف المرن إذا ما أصبح هذا النظام ملائماً في مرحلة لاحقة مع تطور هيكل الاقتصاد. وقال المديرين إنهم يتطلعون إلى إصدار نظام مكافحة تمويل الإرهاب.

وذكر المديرين أن السكان السعوديين صغار السن الذين تتزايد أعدادهم بسرعة يمثلون فرصة وتحدياً في نفس الوقت أمام جهود زيادة النمو ورفع مستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، هناك إصلاحات جارية لدعم توظيف العمالة، كما يجري تدعيم سوق الإسكان، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكلها سيساعد على معالجة التحديات الراهنة. ورحب المديرين بالاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم بغية النهوض بمهارات السكان، مشيرين إلى ضرورة مراقبة هذا الإنفاق في ضوء تحقيق النتائج المرجوة. كذلك نبه المديرين إلى أن تنفيذ سياسات سوق العمل لدعم توظيف المواطنين ينبغي تنسيقه بشكل دقيق مع سياسات الاقتصاد الكلي.

وأشار المديرين إلى ما تحقق من تقدم كبير في تحسين الإحصاءات الاقتصادية، لكنهم رأوا إمكانية إدخال المزيد من التحسينات في هذا المجال، مشيرين إلى الاشتراك في "المعيار الخاص لنشر البيانات" باعتباره هدفاً مهماً.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٩-٢٠١٣

التوقعات	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
الإنتاج والأسعار					
٤,٠	٥,١	٨,٦	٧,٤	١,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣,٣-	٥,٥	١١,٠	٠,٣	٨,٠-	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
٥,٩	٥,٠	٧,٩	٩,٥	٥,١	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
٧١٨	٧١١	٦٧٠	٥٢٧	٤٢٩	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٤,٠	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	مؤشر أسعار المستهلكين
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
متغيرات المالية العامة والقطاع المالي					
٤١,٧	٤٦,٨	٤٤,٥	٣٧,٥	٣١,٧	إيرادات الحكومة المركزية
٣٧,٩	٤٢,٩	٤١,٢	٣٣,٩	٢٧,٠	منها: إيرادات نفطية
٣٤,٦	٣٤,٤	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٧,١	نفقات الحكومة المركزية
٧,١	١٢,٤	١١,٢	٣,٦	٥,٤-	رصيد المالية العامة (العجز -)
٥٦,٦-	٦٠,٦-	٦٠,٩-	٥٤,١-	٥٤,٢-	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
١١,٤	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	١٠,٧	النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي					
٣٦٧,٣	٣٨٨,٤	٣٦٤,٧	٢٥١,١	١٩٢,٣	الصادرات
٣١٢,٧	٣٣٧,٤	٣١٧,٦	٢١٥,٢	١٦٣,١	منها: نفط ومنتجات مكررة
١٥٠,٦-	١٤١,٨-	١٢٠,٠-	٩٧,٤-	٨٧,١-	الواردات
١٢٩,٩	١٦٤,٨	١٥٨,٥	٦٦,٨	٢١,٠	الحساب الجاري
١٨,١	٢٣,٢	٢٣,٧	١٢,٧	٤,٩	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٧٢٩,٣	٦٤٧,٦	٥٣٥,٢	٤٤٠,٤	٤٠٥,٣	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٣٦,٥	٣٤,١	٢٩,٨	٢٦,٧	٢٧,٩	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
...	٤,٣	٢,٣-	١,٣	٧,٩	(عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)
					سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.